PROVISIONAL
A/33/PV.78
13 December 1978
ARABIC

UNITED NATIONS LIBRARY * GENEVA *
BIBLIOTHÈQUE NATIONS UNIES

الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

الدورة الثالثة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثامنة والسبعين

المعقودة بالمقر في نيويورك
يوم الاثنين ، ١١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٨ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس :	السيد ليفانو	(كولومبيا)
ثم :	السيد دى بينيس	(اسبانيا)

مرور ثلاثين سنة على الاعلان العالمي لحقوق الانسان : التعاون الدولي من أجل تعزيز واحترام الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية : مذكرة من الأمين العام /٣٣/

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى . وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي ارسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بادارة شؤون المؤتمرات:

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room A-3550, 866 United Nations Plaza ، مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

Digitized by UNOG LIBRARY

افتتحت الجلسـة في الساعـة ١٥/٢٠

مواصلة نظر البند ٣٣ من جدول الأعمـال

مرور ثلاثين سنة على الاعلان العالمي لحقوق الانسان : التعاون الدولي من أجل تعزيز واحـترام الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية : مذكرة من الأمين العام (A/33/295 and Corr.1)

الرئيـس (الكلمة بالاسبانية) : قبل ان أعطي الكلمة للمتحدث الأول لبعد ظهـر هذا اليوم ، أود أن أطلع الجمعية العامة على أننا تلقينا المزيد من الرسائل من رؤساء الـدول والحكومات التالية : مصر ، اليونان ، ايطاليا ، وهولندا . وهذه الرسائل سوف تصدر في وثيقـة رسمية للجمعية العامة . وكذلك صدرت كنشرات صحفية .

السيد فلورين (الجمهورية الديمقراطية الالمانية) (الكلمة بالفرنسية) : ان القرارين ١٢٣/٣٢ للدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة ، و ٣ (د — ٣٣) للجنة المعنية بحقوق الانسان المتعلقين بالاحتفال بالذكرى الثلاثين للاعلان العالمي لحقوق الانسان قد رحبت بهما الجمهوريـة الديمقراطية الالمانية . وبناء على التوصيات الواردة في هذين القرارين ، فقد اعتمدت مختـلف الاجراءات من أجل اضفاء معنى مناسب على هذه الذكرى . ان الجمهورية الديمقراطية الالمانية قـد أرسلت معلومات حول هذا الموضوع الى الامين العام للأمم المتحدة .

وفي رأى الجمهورية الالمانية الديمقراطية أن الذكرى الثلاثين للاعلان العالمي لحقـوق الانسان يجب أن تكون فرصة لجميع الدول من أجل وضع حساب للانجازات التي تحققت في مجال حقوق الانسان ، والعمل على زيادة جهودها كما جاء في القرار المتخذ في الدورة الثالثة والثلاثين للجنـة المعنية بحقوق الانسان :

" من أجل دعم التفاهم والتعاون والسلام الدولي ، وكذلك الاحترام العالمـي والفعال لحقوق الانسان ... " .

ان الاحتفال بالاعلان العالمي لحقوق الانسان يأتي في فترة تتسم بالاعداد المكثف فـي الجمهورية الديمقراطية الالمانية من أجل الاحتفال بالذكرى الثلاثين لانشاء هذه الدولة . وعندمـا

Digitized by UNOG LIBRARY

(السيد فلورين، الجمهورية الديمقراطية الالمانية)

قامت الامم المتحدة باعتماد الاعلان العالمي لحقوق الانسان فقد كان يتم ارساء قواعد التنمية الاجتماعية على أراضي ما سمي الآن بالجمهورية الديمقراطية الالمانية . وان هذه العملية قد أدت الى انشاء أول دول اشتراكية على الارض الالمانية وهكذا فان الشعب قد انتهز هذه الفرصة التاريخية التي نشأت بعد عام ١٩٤٥ والتي نتجت عن الهزيمة العسكرية للامبريالية الالمانية وقام بالقضاء نهائيا على ظروف القوة الامبريالية التي تعني غياب الحرية والوحشية وأدت بشعوب أخرى الى حروب مدمرة في هذا القرن . وفي عملية التنمية هذه ، فهناك أمور هامة يجب أن نلاحظها وهي أن كل مجرمي الحرب النازيين قد تمت معاقبتهم الأمر الذى نجم عنه أن الروح الشريرة الفاشية والكراهية للشعوب قد تم القضاء عليهما ، وأن أهم وسائل الانتاج قد تم تحويلها الى الشعب . ولكن المهم رغم كل ذلك هو أنه لاول مرة في التاريخ الالماني وصلت الطبقة العاملة بالتحالف مع الطبقات الاخرى الكادحة الى السلطة السياسية والاقتصادية . واذ قمنا بانشاء الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، فان الشعب العامل قد أنشأ دولة تعمل على خدمة مصالحه ويشتمل جدول أعمالها على اقامة المجتمع الاشتراكي المتطور .

وفي الجمهورية الديمقراطية الالمانية كما هو في الدول الاشتراكية الاخرى ، فان الانسان وحقوق الانسان كانت محل اهتمام بصورة خاصة . وأن الجهود كانت تهدف الى العمل على ايجاد الظروف التي من شأنها أن تحسن العلاقات الانسانية وأن تعمل على تطوير قدراته العقلية والبدنية . ووجهت الجهود دائما الى ايجاد امكانيات جديدة من أجل ضمان مستوى حياتي أفضل للانسان ، ومن أجل الوفاء الأفضل باحتياجات الانسان الثقافية .

Digitized by UNOG LIBRARY

ان الانسان اهتم دائما بالمصالح الموضوعية للطبقة العاملة التي كانت مطالبتها بالحريـة والمساواة من بين أول المطالب في التاريخ البشرى . ان النظرية والممارسة لا تتناقضان . وعلينـا أن نتساءل ما الـذى قد حدث لهذه الكلمات " الحرية " و " المساواة " التي تظهر في دساتير كثير من البلدان الرأسمالية ، وهذا نظرا للتمييز العنصرى والتعسف ، وقلة من الشعب هي التي تتمتع بكل المزايا والأرباح الكبيرة والاحتكارات بينما هناك البطالة لملايين العمال .

وان كل الطلبات التي قدمها العمال الواعون بانتمائهم الطبقي كان يمكننا أن نجملها فـي دافـع الانسانية البورليتارية وهي العمل على استبدال الرأسمالية بنظام اجتماعي يعتبر فيه تطويـر شخصية كل مواطن الشرط الأساسي للتطور الحر للشعب بأسره . واننا والبلدان الاخرى الـتي تمارس الاشتراكية الحقيقية قد اتبعنا هذه السياسة ، واذ عملنا على القضاء على الملكية الخاصـة لوسائل الانتاج ، واكرر وسائل الانتاج ، وليست الملكية الخاصة بصورة عامة ؛ وبذلك فان العقبـة الحاسمة على طريق الضمان الحقيقي لحقوق الانسان ، أى استغلال الانسان لأخيه الانسـان ، قد تم تذليلها . ان دستور جمهورية ألمانيا الديمقراطية ينص في مادته الثانية وأقتبس :

" ان الانسان محط كل جهود المجتمع الاشتراكي وجهود الدولة الاشتراكية . ان تحسين مستوى الحياة المادى والمستوى الثقافي للشعب على أساس النمط المرتفع لتنميـة الانتاج الاشتراكي وزيادة الفعالية والتقدم العلمي والفني ونمو انتاجية العمل ، كل ذلـك يشكل الاهداف الاساسية للمجتمع الاشتراكي المتطور " .

وبالطبع فان التغيرات الاجتماعية والاقتصادية تؤدى الى آثار على علاقات الانسان بالمجتمـع والدولة وكذلك تتعلق بطريقة تصور وتطبيق حقوق الانسان . وفي الدولة الاشتراكية ان حقـوق الانسان لا تعتبر حقوقا للفرد ازاء الدولة والمجتمع وذلك لأن الدولة هي دولة الفرد والمجتمـع بأسره . وان حقوق الانسان في الدولة الاشتراكية تعتبر حقوق الفرد التي ترمي الى تقرير مصيـره والتي توضع في اطار حق تقرير المصير للشعب بأسره .

ان حقوق الانسان في الاشتراكية لهي الدليل والضمان للتطور التام للفرد في المجتمع وهنا تكمن النوعية الجديدة لحقوق الانسان التي تعتبر مختلفة تماما عن حقوق الانسان التي يعلن عنهـا

Digitized by UNOG LIBRARY

المجتمع البورجوازى حتي وان كانت صيغ بعض الحقوق متشابهة . وهكذا يمكننا أن نلاحظ في جمهورية ألمانيا الديمقراطية وفي الدول الاشتراكية الاخرى انه ليس لكل مواطن الحق فحسب بل له أيضا الامكانية الحقيقية من أجل تطوير قدراته الخلّاقة متحررا من الاستغلال والقمع دون أى تمييز من حيث الجنسية أو العرق أو الايديولوجية أو الدين أو الأصل أو المكانة الاجتماعية . وان مثل هذه الدولة لا تكون عدوا للفرد الذى يريد الحصول منه على حريته الاساسية كما كان الحال في الماضي أو كما هو الأمر بالضرورة في المناطق الاخرى . ومن المبادئ المتبعة في الدول الاشتراكية احترام وحماية كرامة وحرية الانسان وتشجيع تطوره . وان كل مواطن له الحق وفقا للدستور أن يشترك في ادارة دفة الأعمال السياسية والاقتصادية والثقافية لمجتمعه وتنمية الظروف الضرورية لتطور شخصيته .

ان كلا من الدولة والمجتمع يعترف ويعمل على تشجيع تطبيق حقوق الانسان . وأود أن أعطيكم بعض الأمثلة على ذلك . في بلدى كل مواطن له حق العمل وهذا يعني الكثير لأن الملايين من العمال في البلدان الرأسمالية يعانون من البطالة ومن عواقبها . وحق العمل لا يقتصر على ضمان العمالة الكاملة فقط بل انه يتضمن امورا أخرى كالمشاركة في ادارة عملية الانتاج . ان كل مواطن له الحق في الثقافة وفي الحصول على مهارات مختلفة والتعليم بالمجان على كل المستويات ويستلهم الكثير من المبادئ مثل نقل المعلومات من أجل النهوض بالتفاهم بين الشعوب ، وان لكل مواطن الحق في أن يعرب عن رأيه بصورة حرة ورسمية ، وان هذا لشرط أساسي ولا مناص منه من أجل التطور اللاحق للمجتمع الاشتراكي ، وبالاضافة الى ذلك فان كل مواطن له الحق في الخدمات الطبية المجانية المضمونة وكذلك خدمات الأمن الاجتماعي التي تعني الارضاء التام لاحتياجات الانسان . ولذلك يجب ألا نعطي الدروس للدول الاشتراكية بالنسبة لعملية تطبيق حقوق الانسان بل على العكس من ذلك فان الاشتراكية وهذا يعني الانسانية ــ تضمن حقوق الانسان . وان الدول الاشتراكية قد حققت منذ وقت طويل ما قد جاء منذ ثلاثين عاما في الاعلان العالمي لحقوق الانسان . وهذا ينطبق أيضا على كل الوثائق الاخرى المتعلقة بمسائل حقوق الانسان . والدول الاشتراكية فيما تقوم به من أعمال لا تلتزم بتعهداتها حيال تلك المواثيق فحسب بل انها تتجاوز كل ذلك من حيث المضمون والابعاد .

Digitized by UNOG LIBRARY

نظرا للسياسات المتبعة في المانيا الديمقراطية في مجال حقوق الانسان كـــان من المنطقي بالنسبة لها ان تنضم الى عدد كبير من المعاهدات والاتفاقات المتعددة الاطراف والمتعلقة بحقوق الانسان . ومن بين المواثيق التي انضمت اليها ألمانيا الديمقراطية والتي قد تم اعدادها على أساس الاعلان العالمي لحقوق الانسان لعام ١٩٤٨ نذكر الاتفاقية الخاصة بمنع وقمع جريمة الابـــــادة ، والاتفاقية الخاصة بالقضاء على جميع أشكال التمييز العنصرى .

Digitized by UNOG LIBRARY

ان الجمهورية الديمقراطية الألمانية تعتقد أنها سوف تكون خطوة هامة ، اذا أخذنا في اعتبارنا ، بمناسبة الاحتفال بذكرى الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، النطاق الدولي لتلك الاتفاقيات التي اعتمدت خلال الثلاثين سنة الماضية ، من أجل تحديد أكثر وتنفيذ الاعلان ، والتي توسعت بانضمام دول جديدة اليها . ويجب ان نشيد بهذا الاعلان العالمي ، فهو من وجهة النظر القانونية ليس الزاميا ولكنه يمثل ما يمكن ان يطلق عليه ، قائمة لحقوق الانسان . وأمر آخر ان نقبل القواعد الملزمة للقانون الدولي في شأن حقوق الانسان التي تقوم في شكل اتفاقيات دولية.

ان الجمهورية الديمقراطية الالمانية تعتقد ان الحفاظ والابقاء على السلام ، يشكلان الاساس لأى تقدم ولأى ضمان لحقوق الانسان . اننا نعتبر أن السلام هو الحق الأعلى والأساسي من بين حقوق الانسان ، ولهذا السبب فان الجمهورية الديمقراطية الألمانية تعمل من أجل ادماج التعاون الدولي في مجال حقوق الانسان في عملية الانفراج في العالم ، لكي يجد مكانه ضمن التدابير الفعالة التي ترمي الي وقف سباق التسلح ونزع السلاح .

ان ادماج التعاون الدولي في مجال حقوق الانسان في عملية الانفراج يتطلب أيضا قبول قواعد ومبادئ القانون الدولي الواردة في ميثاق الأمم المتحدة ، مثل مبدأ المساواة في السيادة للدول ، ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية ، وفي الوقت نفسه فان الجمهورية الديمقراطية الالمانية تؤيد جميع المبادرات والاجراءات المتخذه ضد الانتهاكات الجماعية لحقوق الانسان والتي تهدد السلام والتعاون السلمي فيما بين الدول والتي يعاني منها الملايين من الناس .

ووفقا لاعلان اللجنة السياسية الاستشارية للدول الأطراف في حلف وارسو والذى تم اقراره في ٢٣ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٨ ، فان الجمهورية الديمقراطية الألمانية تعتقد أنه من الضرورى :

"ان تكثف الجهود الدولية الرامية الي ايجاد الحلول الأساسية للمشاكل الحيوية التي تهم مصالح البشرية بأسرها ، والعمل على تحسين ظروف العمل والحياة للجماهير الشعبية ، والقضاء على العنصرية والفصل العنصرى ، والقضاء على حرب الدعاية والعنف وسوء الاخلاق والكراهية بين الجنس البشرى " .

واسمحوا لي في ختام كلمتي أن اقول ، ان شعب الجمهورية الديمقراطية الالمانية لا يعتبر ان تطوره الاجتماعي قد تم نهائيا ، بل أنه يبذل قصارى جهوده من أجل بناء مجتمع اشتراكي متطور وخلق الظروف الأساسية للانتقال التدريجي الى الشيوعية .

Digitized by UNOG LIBRARY

السيدة ساهجال (الهند) (الكلمة بالانكليزية) : منذ ٣٠ عاما اعتمدت الجمعية العامة الاعلان العالمي لحقوق الانسان . وقد تم تصور هذا الاعلان باعتباره :

" مستوى مشتركا للانجاز لجميع الشعوب والأمم لكي يقوم كل فرد وكل جهاز من اجهزة المجتمع بابقاء هذا الاعلان دائما في الذهن ولكي يحاول بالتعليم والتربية تعزيز الاحترام لهذه الحقوق والحريات ، ولكي يمكن ، عن طريق تدابير مضطردة على الصعيدين الدولي والوطني ، العمل على ضمان الاعتراف بها واحترامها عالميا وبفاعلية وذلك بين شعوب الدول الأعضاء نفسها وبين شعوب الاقاليم الواقعة تحت ولايتها " .

ومنذ ذلك الحين ، فقد أصبح الاعلان منبرا للعمل الدولي والعمل الوطني . ان احكام هذا الاعلان توفر اطارا ومرجعا للتشريعات والتدابير الأخرى التي اتخذتها الدول الاعضاء ، بل ان هذه الاحكام قد أثرت في بعض الأحيان على قرارات المحاكم . ان المواثيق الدولية بشأن حقوق الانسان التي اعتمدتها الجمعية العامة في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٦ ، قد حولت الكثير من هذه الاحكام الي قانون دولي تعاقدى . وعلى نحو مضطرد ، فقد أصبح الاعلان بمثابة مدونة للسلوك وبمثابة معيار دولي يقيّم على أساسه أداؤنا واداء الآخرين في مجال حقوق الانسان .

ان الاعلان يعترف بأن حقوق الانسان ليست فقط حقوقا مدنية وسياسية ، بل أنها حقوق اجتماعية واقتصادية وثقافية ، وان حرية ممارسة هذه الحقوق هي حرية واحدة لا تتجزأ . ولقد انضمت الهند الي المجتمع الدولي بوصفها دولة مستقلة ويحدوها احترام عميق وادراك لهذا المفهوم بأكمله ، وقد عقدت العزم على تكريس هذا المفهوم في حياتها وفي قوانينها .

ان الجزء الثالث من الدستور الهندى يتضمن الحقوق الأساسية للمواطن ، وهناك ١٦ حكما منها تشابه عن قريب الأحكام الواردة في الاعلان العالمي ، وهذه الأحكام تطبقها المحاكم ليس فقط في مواجهة الأجهزة التنفيذية للدولة بل وأيضا في مواجهة البرلمان والأجهزة التشريعية المحلية. اما الجزء الرابع من دستورنا وعنوانه " المبادى التوجيهية لسياسة الدولة " فهو يجعل من واجب الدولة العمل على تعزيز بعض الحقوق الاقتصادية والثقافية والاجتماعية . وأود ان اقول في هذه المناسبة ان اكبر اسهام أسهمت به المحكمة العليا للهند في المجال الفقهي ، يتمثل في حكمها

Digitized by UNOG LIBRARY

الشهير الصادر في ١٩٧٣ والذى قررت بموجبه ان أى تعديل في الدستور الهندى يؤدى الى التغيير أو المساس بهيكله الأساسي هو أمر يتجاوز اختصاص البرلمان .

ان الدستور ينص على هذه الضمانات ، ومع ذلك فان الضمانات الدستورية ليست كافية دائما لحماية المواطنين من انتهاكات حقوق الانسان أو وقف أو الغاء هذه الحقوق ، وذلك قد يحدث احيانا باسم أو تحت ستار التقدم . ان الدستور نفسه يمكن التلاعب به أو تغيير معالمه بما يسمي بالاجراءات الدستورية . بل ان الدستور نفسه يمكن ان يصبح أداة للطغيان كما حدث في الهند خلال فترة حالة الطوارئ الممتدة من حزيران/يونيه ١٩٧٥ الي اذار/مارس ١٩٧٧ . ان حكومة الهند مازالت مشغولة - عن طريق البرلمان - بمحاولة معالجة الضرر الذى حدث ، أثناء تلك الفترة ، لمفهوم سيادة الحقوق الجوهرية على النحو الذى تصوره واضعو دستورنا .

وفي مثل هذا الموقف ، فان الرأى العام المدرك لحقوقه والعازم على ممارسته هذه الحقوق ، هو وحده القادر على ممارسة الضغط على من يحاول النيل من تلك الحقوق . ان الجمهور يمكن أن يشارك وان يتثقف على أفضل وجه ، وذلك عن طريق اقامة وتعزيز المؤسسات الوطنية والمؤسسات التطوعية لهذا الغرض . ان مثل هذه المؤسسات لها قيمة كبرى للحكومات كذلك ، لأنها تحذر الحكومات من المواقف التي تحتاج الي اصلاح وخاصة تلك المواقف التي تنتج عن سوء استخدام السلطة من قبل المسؤولين ومن قبل الآخرين الذين يتجاوزون الاختصاصات الموكلة اليهم . وفي الواقع ، فان الحكومات نفسها يمكنها ان تتخذ المبادرة في مراقبة حقوق الانسان . ورغم أن الدول الاعضاء لها نظم سياسية مختلفة ، فانه يجب تطوير هذه المؤسسات بما يتمشي وآمالها الثقافية والوطنية . ونستطيع ان ننتفع في هذا الصدد بالخطوط التوجيهيه التي نتجت عن الحلقة الدراسية التي نظمها قسم حقوق الانسان في جنيف في أيلول/سبتمبر من هذا العام ، وهي الحلقة التي ناقشت هيكل وعمل تلك المؤسسات وأكدت على أهمية اعلان الشعوب بحقوقها المشروعة .

Digitized by UNOG LIBRARY

وفي الهند ، فان حكومة جاناتا قد اتخذت تدابير في هذا الاتجاه تنفيذا للوعود التي قطعتها على نفسها أثناء الانتخابات في مارس ١٩٧٧ . فتم انشاء لجنة وطنية للأقليات لمتابعة مصالح الأقليات الدينية واللغوية . ان هذه اللجنة المشكلة من أربعة أعضاء كلفت بالوظائف التالية : تقييم عمل الضمانات الدستورية والقوانين الصادرة عن الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية في مجال حماية الأقليات ؛ وضع التوصيات لضمان التنفيذ الفعال لجميع هذه الضمانات والقوانين ؛ مراجعة تنفيذ السياسات التي تنتهجها الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية فيما يتعلق بالأقليات ؛ النظر في أية شكوى تتعلق بالحرمان من الحقوق وضمانات الأقليات ، اجراء دراسات وبحوث وتحليلات لتجنب التمييز ضد الأقليات ؛ اقتراح التدابير المناسبة القانونية وفي مجال الرفاهية التي يمكن أن تتخذها الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية في صالح الأقليات ؛ العمل بمثابة جهاز وطني للمعلومات المتعلقة بظروف الأقليات والتقدم بتقارير دورية الى الحكومة .

ان جميع الوزارات والأجهزة الحكومية في الهند مطلوب منها أن تقدم الى تلك اللجنة المعلومات والمساعدة التي قد تحتاج اليها . وسوف تقدم اللجنة تقريرا سنويا الى الرئيس ويجوز لها أن تقدم تقريرا الى الحكومة في أي وقت بشأن المسائل الواقعة ضمن نطاق عملها . وسوف يعرض تقريرها السنوي على البرلمان بمجلسيه .

وقد قررت حكومة الهند كذلك أن تنشئ جهازين قوميين آخرين ، الجهاز الأول يتناول مشاكل فئتين من المواطنين اللتين اعترف بهما الدستور بأنهما قطاعان أضعف وأكثر تخلفا . وتشمل الفئة الأولى الطوائف المجدولة وتشمل الثانية القبائل المجدولة وتشكل الفئتان نحو ٢٢ في المائة من سكان البلاد . وقد وضع الدستور مسؤولية خاصة على الدولة للعمل على حماية مصالح هذين القطاعين من السكان .

وحتى الآن ، هناك موظف يعرف بالمفوض الخاص بالطوائف والقبائل المجدولة ، وهو يقوم بالتقصي عن جميع المسائل المتعلقة بتوفير الضمانات لها ويقدم تقريرا سنويا الى البرلمان بمجلسيه عن تنفيذ هذه الضمانات . وقد قررت الحكومة الآن في ضوء ضخامة هذه المهمة أن تعين لجنة مؤلفة من خمسة أعضاء لتقييم التدابير التي اتخذتها الحكومة من أجل ضمان رفاهية القطاعات الأضعف من مجتمعنا ، ولكي تقوم هذه اللجنة باقتراح التوصيات في شأن تقدم تلك القطاعات مستقبلا .

Digitized by UNOG LIBRARY

ان الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية ، قد قامت من وقت لآخر بتشكيل لجان بموجب قانون لجان التقصي لدراسة الأمور ذات الأهمية الكبرى التي تنطوي على أعمال تعسفية . ان هذه اللجان كثيرا ما يترأسها قاض بارز عامل أو متقاعد ، وهي تعطي صلاحيات كاملة للاستماع الى الشهود . وخلال العام الماضي ، فقد تم تشكيل لجنة مؤلفة من عضو واحد للتقصي في سوء استخدام السلطة الذي تم خلال حالة الطوارئ . ان اختصاصات هذه اللجنة ، قد رخصت للقاضي شاه وهو رئيس القضاة في الهند سابقا بأن يتقصى في حالات التعسف التالية ، وهي : أولا ، انتهاك العمليات القانونية والتقاليد المعمول بها والاجراءات والممارسات الادارية ، عندما كانت حالة الطوارئ سائدة أو في الفترة السابقة على اعلان هذه الحالة مباشرة ؛ ثانيا ، سوء استخدام سلطات القبض أو أوامر الحجز ؛ ثالثا ، سوء المعاملة والأعمال البشعة التي ارتكبت تجاه الأشخاص المعتقلين أو اقربائهم أو أصدقائهم المقربين ؛ رابعا ، استخدام القوة أو القسر في مجال تنفيذ برنامج تخطيط الأسرة ؛ خامسا ، الهدم التعسفي أو غير المرخص به للمنازل والأكواخ والمباني وتدمير الممتلكات باسم ازالة الأحياء الفقيرة أو التخطيط العمراني ؛ سادسا ، كما كلفت اللجنة أيضا بالتقدم بتوصيات بشأن الاجراءات الكفيلة بمنع سوء استخدام السلطة .

ان حرية الصحافة تشكل أيضا عنصرا من الحقوق الجوهرية ، كما أنها وسيلة هامة لحماية وتعزيز تلك الحقوق . وعندما تولت الحكومة السلطة في العام الماضي ، قامت بالغاء الرقابة التي فرضت خلال حالة الطوارئ ، وهي تقوم الآن بوضع تدابير طويلة الأجل لضمان استمرار حرية الصحافة لكي تبقى هذه الصحافة بعيدة عن أي ضغط أيا كان نوعه . وهناك لجنة للتحقيق سميت بلجنة الصحافة ، تم تشكيلها في ٢٩ أيار/مايو من هذا العام . ومن بين المسائل التي ستبحثها هذه اللجنة اعطاء الملكية والهياكل المالية للصحافة ، وكذلك اعطاؤها الضمانات الدستورية الحالية التي تغطي حرية الصحافة وحرية التعبير .

وفي قرار تاريخي لتحرير وسائل الاعلام الالكترونية من سيطرة الحكومة ، فقد قامت حكومة الهند في العام الماضي بتعيين مجموعة عمل تتولى ايجاد هيكل مستقل للاذاعة والتليفزيون ، وتقرير مجموعة العمل هذه معروض الآن على البرلمان . ان الشاغل الأول لهذا التقرير - الى جانب الضمانات التي تكفل العمل المستقل لهذه الأجهزة - هو أن الاذاعة والتليفزيون اللذين يعتبران

Digitized by UNOG LIBRARY

أهم وسيلة نمتلكها من أجل التثقيف ومن أجل تطوير حياة مواطنينا ، يجب أن يوجهها في المقام الأول الى الغالبية العظمى من السكان الشبان الذين نصفهم من النساء ، وكما يجب أن يخدما المناطق الريفية الفقيرة والمناطق الجبلية ومناطق الغابات على نحو أفضل وبطريقة أكثر .

ومن الواضح مع ذلك أن هذه الاجراءات لا يمكن أن تحقق الكثير دون مشاركة المواطنين أنفسهم في برامج حقوق الانسان ، وهذا اسهام يمكن أن تقوم به المنظمات غير الحكومية . ومن بين المنظمات التطوعية المشتركة في هذه المهمة ، هناك منظمتان في الهند تقومان بعمل هام . احداهما تسمى " المواطنون من أجل الديمقراطية " والتي بدأها زعيمنا الوطني جايابرا كاش نارايان في نيسان/ ابريل ١٩٧٤ من أجل تحذير الجمهور ضد خطر بزوغ نزعة السيطرة . وبعد ذلك ، وفي العام التالي ، حدثت حالة الطوارئ وقامت هذه المنظمة بمكافحتها . وخلال حالة الطوارئ قامت بتنظيم الاجتماعات لمعارضة الرقابة وعارضت تعديل الدستور الذى يرمي الى الحد من الحريات الأساسية كما طالبت بالغاء حالة الطوارئ والافراج عن المعتقلين السياسيين . وكما يعلم العالم بأسره ، فان من أقدس المعارك في مجال حقوق الانسان تلك التي حوربت في الهند خلال حالة الطوارئ . وهناك منظمة تطوعية أخرى لعبت دورا هاما أيضا وهي " اتحاد الشعب للحريات المدنية والحقوق الديمقراطية " الذى أسس في عام ١٩٧٦ . ولكل من " اتحاد الشعب " و " المواطنون من أجل الديمقراطية " فروع في عدد من ولايات الهند ، وهما يساهمان بنشاط كبير من أجل جعل المواطنين مدركين لحقوقهم . وفي نيسان/ابريل ١٩٧٧ قامت منظمة " المواطنون من أجل الديمقراطية " بتشكيل لجنة للتقصي في الادعاءات الخاصة بالعمليات التعسفية الصادرة عن الشرطة في احدى ولايات الهند ، وان تقرير هذه اللجنة قد أدى الى أن تقوم حكومة الولاية بتحرى الحقيقة .

وقد احتفلت الهند بالذكرى الثلاثين للاعلان العالمي لحقوق الانسان بالأمس ، وذلك بتنظيم حلقة دراسية في نيودلهي . وقد شارك فيها الوزراء وممثلون عن الجهاز القضائي والأكاديمي والصحافة وغيرهم ، وتناولت هذه الحلقة الدور الذى يمكن أن تقوم به الدولة والمواطنون في مجال حماية حقوق الانسان . وقد نظمت الدولة برامج خاصة بها ، كما قامت الاذاعة والتليفزيون لعموم الهند بتنظيم برامج للاحتفال بهذه الذكرى ، وقام الاتحاد الهندى لروابط الأمم المتحدة بتنظيم اجتماع عام ترأسه وزير خارجيتنا الذى تحدث عن دور الهند في مجال صيانة حقوق الانسان .

Digitized by UNOG LIBRARY

وأود أن أختتم بياني باقتباس جزء من الخطاب الذى ألقاه رئيسنا الدكتور سانجيفا ريدى بمناسبة الذكرى الثلاثين للاعلان ، حيث قال :

" لا يمكن صيانة أى حرية ما لم ندرك جميعا أن كلا منا مسؤول عن حمايتنا ، كما انه لا يمكن لأى شعب من الشعوب أيا كان أن يتوقع أن تكون أجهزة الدولة كافية . وكثيرا ما شاهدنا في أجزاء عديدة من العالم مشهدا مؤسفا لاستخدام هذه الأجهزة من أجل الحد من ، بل والقضاء على ، حقوق الشعب والفرد . وليست هناك مناسبة أفضل من الاحتفال بيوم حقوق الانسان ، لكي نؤكد من جديد على ايماننا الراسخ بالقيمة الكبرى لحقوق الانسان وبالعمل على شن حملة من أجل القضاء على المساوئ الاجتماعية التي تحد من تقدمنا . ولنتكاتف من جديد بمناسبة هذا اليوم من أجل الكفاح لضمان أن تبقى حقوق الانسان مصونة ومعززة ومكفولة وكأساس للمجتمع الحر " .

Digitized by UNOG LIBRARY

السيد كوماتينا (يوغوسلافيا) (الكلمة بالانكليزية) : لا شك أن أحد المطالب الاساسية لعصرنا ، الذى طابعه حركة لم يسبق لها مثيل في التاريخ من أجل التحرير الشامل للانسان والشعوب والدول ، هو الحاجة الى ضمان حماية حقيقية لحقوق الانسان بالمعنى الاوسع للكلمة . ولهذا السبب ، فان ميثاق الامم المتحدة ينص على أن حماية حقوق الانسان هي من بين أهدافه الاساسية ، وهي تأتي فورا بعد حظر الحرب . ولقد ذكر في الميثاق أيضا ، أن ما هو مطلوب منا ليس هدفا مطلقا ومجردا للامم المتحدة ، بل هدفا يمكّن من التعاون الدولي ، وبعبارة أخرى ، لقد ظهر من روح الميثاق أننا ليس في امكاننا أن نضمن السلام دون احترام حقوق الانسان ، والعكس صحيح ، أى أن احترام حقوق الانسان انما هو مطلب أساسي للسلام .

ان اعتماد الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، منذ ثلاثين عاما ، لاشك أن قد أصبح حافزا قويا من أجل دعم حقوق الانسان والحريات الاساسية في اطار منظمة الامم المتحدة ونظامها . ومنذ ذلك الحين فقد لعب الاعلان دورا هاما كأساس من أجل صياغة أحكام القانون الدولي في هذا المجال ، وكمصدر الهام بالنسبة الى معالجة بناءة وايجابية لحقوق الانسان عن طريق وضعها في اطار النضال من أجل السلام الدولي والتعاون والتفهم بين الشعوب . ان تحقيقا شاملا لحقوق الانسان قد أصبح جزءا لا يتجزأ من الجهود الهادفة الى تغيير وصبغ العلاقات الدولية بالديمقراطية . ولذلك ، فاننا نرى أن حقوق الانسان لا يمكن أن تستخدم كأداة سياسية من أجل فرض نماذج اجتماعية ، أو من أجل مواجهة بين الانظمة الاجتماعية . اننا نعتبر أنه من الضرر تطبيق وفرض مستويات ومعايير مزدوجة فيما يتعلق بتحقيق حقوق الانسان لا يكون دافعها الوحيد تقريبا المعايير الايديولوجية ، والمصالح الذاتية الضيقة ، وبقاء مفاهيم الحرب الباردة .

ومن أجل تجاوز هذه الممارسات لابد لنا جميعا من أن نعتمد عندما نعالج حقوق الانسان في اطار الامم المتحدة ، منهاجا بناء يسمح بايجاد الحل الحقيقي لهذه المشكلات الهامة . وانه من الاهمية بمكان ألا تكون اساءة استخدام حقوق الانسان حجة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة ، وخلق منافسة بين الكتل ، لأن ذلك بدلا من أن يدعم حقوق الانسان فانه سوف يحقق عناصر جديدة تزيد من حدة التوتر في العلاقات الدولية .

Digitized by UNOG LIBRARY

وبالنظر الى الوراء ، ففي امكاننا أن نقول اننا قد استطعنا احراز الكثير من التقدم من أجل تحقيق حقوق الانسان في العالم ، ابتداء من الاعلان العالمي ، وكذلك مختلف القرارات ، والاتفاقيات المتعددة الاطراف ، والمعاهدات ومواثيق حقوق الانسان . . الى آخره ، فان جهودا جبارة تم بذلها بهدف تحديد جوهر حقوق الانسان مكملة بذلك اطار الميثاق . كل هذا قد عزّز الوعي القانوني والسياسي للمجتمع الدولي ، وأسهم في التطوير التدريجي للقانون الدولي . ومع ذلك ، يبقى علينا الكثير من أجل ازالة الانتهاكات الصارخة لحقوق الانسان ، ويجب ألا نغمض أعيننا عن أن الظواهر البالية مثل الفصل العنصري ، ومختلف أشكال التمييز العنصري ، والاستعمار ، والسيطرة الاجنبية ، والاحتلال وحرمان الشعوب من حقوقها غير القابلة للتصرف في تقرير المصير ، كل هذه أمور مازالت مستمرة في العالم . وللأسف فان أحداثا مثل الاعتداء الصارخ ، والتهديد باستخدام القوة ، ومختلف أشكال التداخل في الشؤون الداخلية ، والعلاقات الاقتصادية غير المتساوية ، كل هذه أمور تهدد التطور الحرّ للانسان والشعوب والدول . ان كفاحا حقيقيا لحقوق الانسان يفترض مناهضة تامة ضد مثل تلك الظاهرة * .

ان مسألة حقوق الانسان لابد من معالجتها من وجهة نظر عدم امكانية تجزئتها وتكافلها ، بالاضافة الى الاهمية المتساوية للحقوق المدنية ، والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية . ان ميثاق الحقوق السياسية والمدنية ، وميثاق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، يضمنان لجميع الشعوب ، بالاضافة الى مختلف الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية ، حق تقرير المصير وحرية تقرير مسيرتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وكذلك حرية التصرف في مواردها الطبيعية . ان ميثاق الحقوق المدنية والسياسية يضمن حقوق الاقليات اللغوية والدينية والعرقية . ان من واجب الدول تمكين الاقليات القومية من التمتع بحقوق الانسان ، وهذا أيضا أمر منصوص عليه في المبدأ السابع من الوثيقة الختامية لمؤتمر الامن والتعاون في اوروبا . ان المؤتمر الوزاري الذي عقد أخيرا لبلدان حركة عدم الانحياز في بلغراد ، قد أكد في اعلانه على الحاجة الى احترام حقوق الاقليات الدينية والعرقية .

---

* تولى الرئاسة السيد دي بينيس ، اسبانيا .

Digitized by UNOG LIBRARY

وفي ضوء الحقوق المعترف بها للاقليات القومية ، فان مبادرة يوغوسلافيا في الامم المتحدة من أجل صياغة وثيقة شاملة فيما يتعلق بحقوق الاقليات ، هي أمر له ما يبرره تماما . اننا نعتبر كما قال وزير خارجيتنا في المناقشة العامة ، ان المجموعة القومية التي تشكل الاغلبية مسؤولة عن تحقيق حقوق الاقلية القومية ، لأنه من الصعب أن نتصوّر أن أغلبية تتمتع بحرية حقيقية دون ضمان حرية الأقلية القومية . ومن شك في أننا بهذا يمكننا أن نسهم في حماية حقوق الاقليات ، والتي في مثل هذه الحالة ، يمكن أن تشكل رابطة هامة جدا بين الشعوب وبين الدول ، ويمكن لها كذلك أن تنمي الثقة فيما بينها .

ومن أجل تحقيق متساو لجميع الحقوق ، لابد من ايجاد الشروط الملائمة لاحترام هذه الحقوق والتمتع بها . وهذا يعني ، أن على المجتمع الدولي أن يبذل المزيد من الجهود الاضافية من أجل ازالة جميع العلاقات المستندة الى عدم المساواة ، والاعتماد على الغير ، والاحتكار ، والسيطرة بين البشر ، وبين الشعوب وبين الدول .

لقد أظهرت التجربة ، وهذا أمر يثبت كل يوم ، أن حقوق الانسان لا يمكن فصلها عن الاطار الاجتماعي والوطني والاقتصادى ، وعلى أن حرية الفرد لا يمكن الفصل بينها وبين حرية الشعب الذى ينتمي اليه هذا الفرد . ومن الوهم أن نعتقد أن الانسان في امكانه أن يكون حرا اجتماعيا وسياسيا اذا ، ما كان في نفس الوقت ، لم يتحرر ككائن وطني ، أى اذا لم يعترف له بحقه في تقرير المصير . وفي الواقع ، ليس في الامكان تحقيق الديمقراطية دون الحرية الوطنية ، كما أن الحرية الوطنية لا يمكن أن تدوم دون الديمقراطية .

Digitized by UNOG LIBRARY

ونود أن نوجه الانتباه مرة أخرى الى أهمية مبادرة دول عدم الانحياز فيما يتعلق بصياغة واعتماد معالجة شاملة وكاملة لحقوق الانسان • وبهذه الطريقة فقط سنتمكن بوسيلة شجاعة وغير متزمته من التغلب على المشكلات الصعبة الخاصة بتحقيق حقوق الانسان وحريته بكل تعقيداتها ، وتمهيد طرق جديدة من أجل ايجاد اشكال ومحتويات جديدة للتعاون ، وكذلك ازالة كل ما فيه اضطهاد للشعوب والامم وكبت للحرية الفردية الخلاقة ، أو كل ما يحط من حرية الانسان • وبهذه الطريقة فقط يمكننا أن نميز بين الحرية والعبودية وما هو انساني وغير انساني والجهود الحقيقية والادعاءات في دعم حقوق الانسان ، وليس هناك من احتكار في ذلك •

ولمعالجة حقوق الانسان ، فاننا في يوغوسلافيا ننطلق من الحقيقة القديمة وهي أن طبيعة النظام الاجتماعي تنعكس بشكلها الصحيح في وضع الفرد ككائن متكامل في المجتمع • ان هذا يعني ان النظام الاجتماعي ينطلق من الانسان لخدمة الانسان ، كما انه يعني أيضا انه الى جانب طابع العلاقات الاجتماعية ، فان نظامنا يؤكد بشكل خاص على دور الفرد الذي يلعبه في خلق الشروط والظروف الملائمة لتطوير شخصيته الذاتية ، وبالتالي من أجل تمتعه بحريته الفردية التي هو خالقها وحاميها •

وفي يوغوسلافيا ، فقد دعمنا حقوق الانسان عن طريق الادارة الذاتية التي خلقت بطريقة ممتازة الشروط الملائمة من أجل تقرير المصير للافراد في الحياة العملية والاجتماعية ، وبذلك فقد خلقنا الظروف الملائمة لتطوير الشخصية الانسانية ككل • ان هذه العملية في الواقع تعد مجالا خاصا من أجل ضمان حياة الانسان ، وتعميق الشروط الاجتماعية التي تسمح بتحقيق الحرية ، والحقوق الانسانيةوالفردية ، وحقوق المساواة بين البشر في الحقوق الاجتماعية والاقتصادية ، وحق الانسان في العمل والتعليم والضمان الاجتماعي ••• الخ •

ان المساواة الاقتصادية والسياسية والوطنية للشعوب والامم في يوغوسلافيا ، قد تم تحقيقها نتيجة للحل الذي وجدناه للمسألة الوطنية وذلك في اطار النظام الفيدرالي • ان شعوب وقوميات يوغوسلافيا تشارك ، على اساس المشاورات الدستورية وبالاتفاق دون أية قرارات تتخذ من قبل طرف واحد ، في صياغة المصلحة المشتركة التي تستند الى مصلحة كل عضو في الدول الاتحادية • ان الحقوق والحريات تنطلق من تعدد القوميات في بلدنا ، وكذلك من حرية التعبير لكل الثقافات القومية ، والاستخدام الحر للغات ، والحق في التعليم باللغة الام لجميع القوميات في يوغوسلافيا •

Digitized by UNOG LIBRARY

ان المفهوم العام للحقوق والحرية يستند الى الادارة الذاتية كنظام للعلاقات الاجتماعية الذي تم وضعه بواسطة الرجال الذين يسيطرون بأنفسهم على وسائل الانتاج ، والاعتراف بحق كل عامل ومواطن في اتخاذ قراره فيما يتعلق بمصالحه الفردية والجماعية بالنسبة الى معيشته وعمله وتعليمه وعلاجه وممارسته لحقوقه السياسية والمهنية • وفي اعتقادنا ان هذا الحق يتيح الامكانيات الفعلية لديمقراطية وأنشطة سياسية واجتماعية حقيقية ، وتمتع حقيقي بكل الحريات •

ان حق الادارة الذاتية في الواقع هو انعكاس للوضع الجديد للفرد في المجتمع وفي العمل ، حيث أنه يتمتع في نفس الوقت بالحقوق والواجبات ، ويشكل تضامنا اجتماعيا من نوع جديد ، مع احترام مقدس لحرية وواجبات الاخرين ، بمعنى أنه ليس من حق أي فرد استخدام الحقوق والحرية من أجل تقويض أسس النظام الجديد أو المساس باستقلال البلد وتهديد علاقاته في التعاون السلمي ، وكذلك فيما يتعلق باشعال نار العنصرية والصدام القومي ••• الخ •

وبالتالي فان يوغوسلافيا قد قدمت مساهمتها العظيمة في تحقيق اهداف الميثاق والاعلان العالمي ، وبالاضافة الى ذلك فان بلادي قد شاركت بشكل فعال في صياغة مختلف مواثيق الأمم المتحدة ، كما سعت من أجل التأكد من أنها تعكس التقدم والانجازات التدريجية والمتقدمة للتطور والتنمية العالمية • ان يوغوسلافيا هي طرف في الكثير من المعاهدات في مجال حقوق الانسان التي تم ابرامها في اطار الامم المتحدة ، ولم تبد أية تحفظات بالنسبة الى هذه المواثيق القائمة • ان يوغوسلافيا تقوم بتنفيذ جميع التزاماتها على أساس هذه المواثيق • ان مختلف انشطتنا في الامم المتحدة موجه في التحليل النهائي من أجل خلق عالم أفضل أكثر مساواة يخدم الانسان واحتياجاته • وفي اطار الامم المتحدة ، وحركة عدم الانحياز ، والعلاقات الثنائية ، وفي مختلف الميادين الاخرى للانشطة الدولية ، فان يوغوسلافيا تبذل كل جهد ممكن من أجل ازالة جميع العقبات التي تقف في طريق تنفيذ حقوق الانسان وحريته •

ان اهداف الميثاق النبيلة واهداف الاعلان الدولي لحقوق الانسان والمواثيق الدولية الاخرى المستندة اليها يجب أن تستمر في الهامنا في البحث عن حلول المشكلات التي تواجه المجتمع الدولي في عصرنا الحالي •

Digitized by UNOG LIBRARY

اننا نقترب من نهاية القرن العشرين الذى شهد حروبا عالمية ، ومعاناة ، ودمارا كبيرا ، واضطهادا جماعيا • ان الشعوب في الواقع ، ليست على استعداد لقبول هذا الوضع • ان هناك مقاومة لم يشهد لها مثيل بالنسبة الى الامور الجارية ، كما ان الرأى العام قد أصبح أكثر وعيا من أى وقت مضى ، وهذا يدعونا الى العمل على تغيير النظام الحالي ، وخلق نظام جديد للعلاقات الدولية • وعلى أية حال ، فانه من أجل تحقيق ذلك ، لابد من أن نضمن تماما تحقيق اهداف الميثاق حيث أن احترام حقوق الانسان وحريته الاساسية من بين أهم أهداف هذا الميثاق •

السيد ريتشارد (المملكة المتحدة) (الكلمة بالانكليزية) : أود أن احيط الجمعية علما في بداية كلمتي ، بأن رئيس وزراء بلادى قد طلب اليّ أن اتقدم بأحر التهاني اليك ، سيدى الرئيس والى الامين العام ، وذلك للنجاحات الهامة التي شاهدناها خلال الثلاثين عاما الماضية في مجال حقوق الانسان • وأود أن أؤكد لكم ، تأييد المملكة المتحدة للعمل الواجب انجازه •

كما أود أن اهنئ الافراد والمنظمات التي منحت جوائز الامم المتحدة في مجال حقوق الانسان • ونحن نشعر باهتمام خاص لان منظمة لحقوق الانسان قد نشأت في المملكة المتحدة ، حظيت بشرف اضافي وهو الحصول على جائزة الامم المتحدة ، بالاضافة الى الحصول على جائزة نوبل للسلام في العام الماضي •

ونحن نأسف لان السفير فلورين ممثل الجمهورية الديمقراطية الالمانية غير حاضر الان ، فقد استمعت الى بيانه بعد ظهر اليوم باهتمام بالغ ، وأود أن اهنئه على الجرأة التي حاول بها أن يثبت أن الشعب في الجمهورية الديمقراطية الالمانية يشعر بحرية أكبر من شعب جمهورية المانيا الاتحادية ، وانني أهنئه على هذه الجرأة ، وأود أن اقول ان حججه غير مقنعة ، اذ تذكرني بقصة دوق ولنجتون الذى قال بعد معركة واترلو ، انه كان يسير في بيكاديللي في لندن عندما اقترب منه شخص ورفع قبعته وقال له " أتسمح لي ياسيدى ، هل انت السيد روبنسون " ؟ وهنا نظر اليه دوق ولنجتون وقال : " سيدى ، اذا كنت تعتقد ذلك ، فانك تستطيع أن تعتقد في أى شئ " •

Digitized by UNOG LIBRARY

ليست هذه كما أرى هي المناسبة للجدل العقائدي وبالتالي فانني لا اعتزم السير علـــى نهج السفير فلورين او اى متحدث آخر ينتهج هذا الطريق .

ونحن نرحب ترحيبا قلبيا بهذه المناقشة العامة التي تجرى بمناسبة الذكرى الثلاثين للاعلان العالمي لحقوق الانسان . ان تحقيق التعاون الدولي من اجل تعزيز وتشجيع احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية للجميع يعتبر من المقاصد الرئيسية للامم المتحدة . ولذلك فليس من المستغـرب ان انشاء هذه المنظمة تلاه فورا التعبير عن هذا الاهتمام بصياغة الاعلان العالمي نفسه . ان احترام حقوق الانسان كان ومازال عاملا يهتم به الشعب البريطاني . ومن العناصر الاساسية لسياسة بـلادى في مجال حقوق الانسان ، دعم عمل الأمم المتحدة في هذا المجال . ان الخطاب الذى استمعنـا اليه من ممثل جمهورية المانيا الاتحادية نيابة عن الدول التسع يبين ان هذا الاهتمام يشاطرنا فيـه زملاؤنا في المجتمع الاقتصادى الاوربي ونحن نؤيد كل ماقاله ونصادق عليه .

ان مثل هذه الذكرى تهيئ لنا الفرصة لكي نتأمل الماضي ونتطلع صوب المستقبل .

ان حقوق الانسان ليست بطبيعة الحال اكتشافا جديدا تم في السنوات الاخيرة ، كما انها ليست اكتشافا للامم المتحدة ، وان كنا بالطبع نرحب بالاهتمام المتزايد الذى يحظى به هـــذا الموضوع سواء داخل الأمم المتحدة أو خارجهـا . ان تحقيق حقوق الانسان كان على مدى القـرون من التطلعات الأساسية للرجال والنساء في جميع انحاء العالم . وان طلب الحماية ضد اعمـــال الطغيان من قبل الحكومات ، والضمانات ضد السجن التعسفي والعقوبات غير الانسانية ، وحريـة الاجتماعات ، وحرية التعبير ، وسيادة القانون ، ولظروف اجتماعية واقتصادية افضل . كل هـذه المطالب كانت من السمات الظاهرة في النشاط السياسي في الكثير من البلدان . اما كيفية التعبيـر عن هذه الاماني فقد تفاوت من مجتمع الي آخر ، ولكن هذه الاماني كانت موجودة دائما . وفـي هذا القرن الصاخب رأينا هذه القضايا تأتي في الصدارة بصورة لم نألفها من قبل . ان احد البيانـات التي تعبر بايجاز عما نبتغيه كان بيان الرئيس روزفلت الذى اعلن فيه اثناء الحرب العالمية الثانية ، انه عندما تنتهي هذه الحرب ، فان احد المقاصد الاساسية للشعوب الديمقراطية وهو ان تستطيـع كل شعوب الارض ان تعيش في حرية من الخوف ومن الحاجة ، وفي حرية الكلمة وحرية العبادة .

ولا يوجد في الحقيقة شيء جديد في المفاهيم الواردة في الاعلان العالمي لحقوق الانسان . ان انجاز الأمم المتحدة في الميثاق ، وخاصة في الاعلان العالمي ، كان لأول مرة جعل هذه المطالب

Digitized by UNOG LIBRARY

للحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية ليست فقط كمطالب من مواطني البلد الي حكوماتهم ، ولكنها اصبحت مطالب من شعوب جميع الأمم الي الحكومات في كافة انحاء العالم ، ان الاهتمام بحقوق الانسان الذى كثيرا ماتم التعبير عنه من قبل جميع الدول ، قد اصبح الآن عالميا .

وبطبيعة الحال ، فان هذا الموقف خلق مشاكل جديدة ومعقدة . فان الحكومات كثيرا ، ما لاتقبل النقد في هذا المجال حتي من مواطنيها انفسهم . كما انها لاتقبل ايضا الشكاوى من حكومات او مواطني البلدان الاخرى عما يحدث داخل حدودها . لقد كانت الحكومات في الماضي معتادة ان تعتقد ان مثل هذه المسائل لادخل للغرباء فيها ، وكان القانون الدولي التقليدى يؤيد هذا النظر .

ان مثل هذه الحجج لم تعد مقبولة اليوم ، ان الدول الاعضاء من خلال قبولها للمادتين ٥٥ ، ٥٦ من الميثاق ، ومن خلال قبولها للاعلان العالمي لحقوق الانسان ، وفي احيان أخرى من خلال قبولها للاتفاقات الاقليمية كالاعلان الاوربي لحقوق الانسان او الوثيقة الختامية لمؤتمر هلسنكي . ومن خلال الاعمال التي اتخذناها كجماعة ، استجابة لانتهاكات حقوق الانسان في جنوب افريقيا ، وفي شيلي وغيرها من البلاد ، خلال كل هذه الاعمال فاننا قبلنا قبولا جماعيا بعيدا عن اى شك ، تلك الفكرة القائلة بان انتهاكات حقوق الانسان ، اينما تحدث ، هي من اهتمامات المجتمع الدولي المشروعة .

ان السيد فالدهايم ، الامين العام قد لخص الموقف تلخيصا وافيا في خطابه في جنيف بتاريخ ١٤ آب/اغسطس ، اذ قال :

" اننا نشاهد الان قبولا للمبدأ الضمني الوارد في الميثاق وفي الاعلان العالمي بان الاعتراف بقدر الانسان وكرامته وتعزيزهما ، هو اهتمام مشروع المجتمع الدولي . . . . . ولا تستطيع أية امة ان تتذرع بالحصانة الممنوحة بموجب المادة الثانية (٧) من الميثاق لكي تمنع المجتمع الدولي من الاهتمام بانتهاكاتها السافرة والمنظمة للحقوق الانسانية لمواطنيها ومن فحص هذه الانتهاكات " .

واذا ماتركنا هذا الجانب القانوني لحظة ، فهناك اسباب اساسية وعملية هامة لهذا الاسلوب الجديد . ان العالم قد اصبح صغيرا . ونحن جميعنا نعرف الكثير عما يحدث في الخارج ونعرف ذلك بسرعة اكبر ، ونحن نرتبط باتصالات اوثق مع هؤلاء الذين يعيشون في ظل الحكومات

Digitized by UNOG LIBRARY

الاخرى . ان الاهتمام والشعور الانساني لا يتوقفان فجأة عن اقرب نقطة حدود دولية . فاننا اليوم ، يجب ان نعترف ، كحقيقة من حقائق التطور التاريخي ، باننا جميعا كل واحد جزء من الاخر . وجزء في مجتمع دولي اوسع نشعر فيه بمسؤوليات معنوية متبادلة .

وخلال الثلاثين عاما التي انقضت منذ صدور الاعلان العالمي ، فان الاعتراف بان حقوق الانسان في اى جزء من العالم اصبحت محل اهتمام مشروع من المجتمع الدولي ، قد انتشر انتشارا كبيرا ويشمل الاهتمام بالطريقة التي تعامل بها الشعوب اصبح الان اكثر مما كان في اى وقت آخر . واصبح من المقبول بصفة عامة الان انه لا توجد دولة لها الحق المطلق في ان تقيم حواجز لا يجوز اختراقها على حدودها بحيث تستطيع ان تفعل ورائها ماتريد بمواطنيها ، كما انه لا يمكن لاية حكومة الا تكترث كلية بالنقد الذى يوجه اليها من الخارج . فكل نظام ايا كان عناده ، يجب ان يهتم ، الي حد ما ، بحكم المجتمع الدولي بشأنه نتيجة الاعمال التي يقوم بها داخل حدوده .

ان هذا الانجاز يرجع بدرجة كبيرة الى مجموعة المبادئ الصارمة والحازمة التي وردت في الاعلان العالمي . ومع هذا فيجب ان نعترف جميعا ، ان ذلك بالرغم من اهميته ، فانه ليس كافيا باى حال من الاحوال .

ان الاهتمام الدولي الذى اشرت اليه من قبل قد تم التعبير عنه بطرق عديدة ، ومنها عملية ادت الي الارتقاء بالمعايير العالمية المنصوص عليها في الاعلان العالمي ، وذلك بصياغة اتفاقيات واعلانات في مجالات مختلفة . لقد تضمنت هذه الصكوك ميثاقين هامين حول الحقوق الاقتصادية ، والاجتماعية والثقافية والحقوق المدنية والسياسية ، بالاضافة الى وثائق مثل اتفاقية القضاء على التمييز العنصرى . ولكن وضع المعايير لا يكفي في حد ذاته لحماية حقوق الانسان الفردية خاصة اذا كانت تلك المعايير تنتهك بطريقة سافرة ، ان المعلومات تصلنا من الصحافة والاذاعة والتليفزيون تذكرنا باستمرار بان حقوق الانسان لا تزال تنتهك انتهاكا خطيرا في الكثير من انحاء العالم . ومع ذلك فانني لن اشير اليوم الى امثلة بذاتها للانتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان . والكثير منها اثير من قبل في اجهزة الأمم المتحدة المناسبة . ان هذه الامثلة معروفة ولقد عبرت المملكة المتحدة عن موقفها منها بوضوح تام .

Digitized by UNOG LIBRARY

فما هي المهام التي تنتظرنا اذن ؟ هناك شيء واحد مؤكد : ان حياتنا اليومية سوف تزداد اندماجا مع بعضنا البعض كلما استمر عالمنا في الانكماش . ان اهتمامنا المتبادل سيتزايد ، وسوف نشاهد زيادة اهتمامات وامانى وانجازات ـ وفشل ـ الأمم المتحدة خلال وجودها التاريخي القصير . وفي مجال حقوق الانسان ، فانني اعتقد ان هناك مجالين كبيرين للفكر وللعمل ، فيما يتعلق بالتعاريف الشاملة الواردة في الاعلان العالمي .

Digitized by UNOG LIBRARY

اولا ، علينا أن نضمن احتراما مضطردا للالتزامات التي قبلناها . ويمكن أن نقوم بهذا بطرق عديدة في نفس الوقت . فمن الممكن زيادة استخدام الاجهزة الموجودة الخاصة برصد تنفيذ هذه المعايير ، مثل لجنة حقوق الانسان ولجنة القضاء على التمييز العنصري ، وعن طريق استخدام أية اجهزة اخرى يتقرر انشاؤها . كما ان ذلك يمكن ان نفعله عن طريق الانشطة والاجراءات المعمول بها في اجهزة الامم المتحدة مثل اللجنة المعنية بحقوق الانسان واللجنة الفرعية المعنية بمنع التمييز وحماية الاقليات . ونحن نعتقد ان انشاء منصب مندوب سامي للامم المتحدة لحقوق الانسان مع تحديد اختصاصاته تحديدا مناسبا سوف يكون ذا عون كبير في هذا المجال . كما اننا نعتقد أن هناك مجالا للتدابير الاقليمية والوطنية .

ثانيا ، علينا ان نوسع ونعمق تفهمنا للقضايا التي تنطوي عليها مسألة حقوق الانسان ليس من أجل اعتبارات الحكمة وحدها ، ولكن كي نعزز المقاصد الجماعية التي نؤمن بها ، والمنصوص عليها في ميثاق الامم المتحدة ذاته .

ومن المسائل التي اثيرت بدرجة كبيرة في الامم المتحدة خلال الاعوام الاخيرة تعريف حقوق الانسان وعلاقاتها ببعضها البعض. ان مناقشة هذا الموضوع قد أدت في جملة امور الى تحليل شامل لمنهج الامم المتحدة في مجال حقوق الانسان ، وهو تحليل تقوم به اللجنة المعنية بحقوق الانسان . ونحن من ناحيتنا نعتزم ان نلعب دورا كاملا وبناء بقدر الامكان في اجراء هذا التحليل . ونحن نعتقد ان الاهتمام الذي وجه الى هذا الموضوع ينهض دليلا مشجعا على زيادة الاهتمام الدولي الواسع بقضايا حقوق الانسان .

ولقد قيل الكثير خلال المناقشة حول هذا الموضوع فيما يتعلق بالعلاقة بين مختلف انواع الحقوق . فالاعلان العالمي لحقوق الانسان والميثاق كذلك يشيران بوضوح وطريقة بعيدة عن الغموض الى مختلف فئات الحقوق . وفي رأينا أن الحقوق الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والسياسية والمدنية تختلف من حيث النوع ، كما يتبين من اللغة المستخدمة في هذين الميثاقين . ولكن يجب معاملتها جميعا على اساس اولويات واحدة . وكما أشار وزير خارجيتنا الدكتور اوين ، ان هذه الحقوق هي جزء لا يتجزأ من الناحية المعنوية فان انعدام التنمية الاقتصادية والاجتماعية يؤثر

Digitized by UNOG LIBRARY

على ممارسة الحقوق السياسية . وان عدم ضمان وحماية الحقوق السياسية يعوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ان حق التصويت في حد ذاته لن يملأ بطن الجائع ولن يضمن له بتوافر مياه الشرب النقية . كذلك فان هذا لن يؤمن له ظروف معيشة كريمة . ومن ناحية اخرى فانه من الصعب أن نعتقد انه في المجتمعات التي لايعطى السكان فيها حق التعبير عن آرائهم في قرارات الحكومات يمكن لهذه القرارات أن تقدم على الاحتياجات الحقيقية للشعوب ، كما ان السكان لايستطيعون ان يساهموا اسهاما كبيرا في تنمية بلدهم اذا ما استبعدوا من الشؤون السياسية . ان الشيء المهم هو ان نعترف بأن الحقوق السياسية والاقتصادية لايمكن تجزئتها بالرغم من أنها مختلفة. ونحن في الغرب نساهم بصورة كبرى في الجهد الجماعي من أجل رفع مستويات المعيشة لكل فرد في هذا الكوكب . ونعتقد أن هناك قبولا متزايدا في كافة البلدان بالالتزام بالقيام بشيء ما بالنسبة للجزء الآخر من القضية الا وهو الحقوق السياسية ، وبالطبع فان هذه عملية بطيئة ولكن المناخ الدولي الذى تناقش فيه هذه القضية الآن مختلف بطريقة مشجعة عن المناخ الذى كان سائدا منذ بضع سنوات .

ان الطريق امامنا بعد الذكرى الثلاثين يمثل تحديا ، وهذا التحدى يجب ان نقبله بثقة ، لان ماشهدناه في الاعوام الماضية هو اهتمام متزايد ومشاركة متزايدة من كافة مجموعات البلدان بموضوع حقوق الانسان ، وزيادة التفهم لدى جميع الاطراف . ونحن نعتقد ان هناك ارضية مشتركة كبيرة بيننا رغم البيانات البلاغية . وهذا ليس بالامر المستغرب . فاذا ما استبعدنا الناحية الجدلية والعقائدية ، فان حقوق الانسان هي مفهوم تستطيع كافة الشعوب ان تفهمه . فهذه الحقوق في جوهرها هي أن تقوم الحكومات بمعاملة سكانها معاملة كريمة ، وان تضمن لهم الوسائل للطعام وللملبس والرعاية الطبية ، وعدم تعذيب او سجن الافراد والسماح للافراد بممارسة عقائدهم وثقافاتهم والتعبير عن افكارهم . ان هذه القيم لها تطبيق عالمي .

لذلك فبهذه المناسبة علينا ان نتعهد بالا نتجاهل الحقائق البسيطة في سعينا وراء النقاط السياسية ولنعترف بان مناقشة هذه المسائل امر ضرورى ومفيد في عالم يشكل مجتمعا بشريا واحدا . وباختصار فلنعقد العزم جميعا ، لكي نعمل معا لنؤكد من جديد التزامنا بالمبادئ المكرسة في الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، الذى نحتفل بذكراه اليوم .

Digitized by UNOG LIBRARY

السيد ايمان (بلجيكا) (الكلمة بالفرنسية): تؤمن بلجيكا بأنه من حقهـا أن تحتفل بالعيد الثلاثين للاعلان العالمي لحقوق الانسان .

ان تاريخها يواكب الكفاح من أجل الحريات والدفاع عن المواطنين ضد سلطات القمع . وكما يقول الكاتب فولتير " فان الحرية بمثابة الحياة للبلجيكيين " .

ان هذه الحرية ليست غاية في حد ذاتها ، ولقد كانت بالنسبة الى شعبنا هي الوسيلة للحصول على أكبر عدالة من السلطات الاجنبية التي حكمتنا قبل ١٨٣٠ ، والعمل على دعم المساواة بصورة اكبر في اطار دولتنا .

ان الحرية تسمح بتحقيق العدالة في المقام الاول . وفي تاريخنا المعاصر ، فان اعادة البناء لمؤسساتنا ، وهو ما نقوم به تدريجيا ترمي الى ضمان حماية حقوق الفرد ، وممارسة هذه الحقوق على أفضل الصور في اطار مجتمعاتنا الثقافية ومناطقنا . ومنذ ١٥٠ عاما ، فان الكفاح من أجل الوصول الى مجتمع اكثر عدالة يتفق وشعارنا " القوة في الوحدة " .

وفي الواقع ، فان تاريخ بلجيكا لا ينطوى على اخطاء كثيرة . ان الحرب الاخيرة التي اشتركنا فيها والفترة التي عشناها فيمابعد الحرب ، قد انطوتا على أخطاء كثيرة في مجال الحفاظ على حقوق الانسان .

ان بلجيكا لاتخجل من أعمالها الاستعمارية ، لانها كانت مفيدة لاسيما للسكان المحليين . الا ان استعمارنا لم يكن بمنأى عن اللوم بسبب بعض المعاناة التي سببها للشعوب المستعمرة .

ان هذا يظهر لحضراتكم ان احترام حقوق الانسان هو مهمة تاريخية ، وهو بالنسبة الى البشرية برمتها أو بالنسبة الى دولنا يعتبر مهمة لم تكتمل . ان بلجيكا يمكن ان تعد نفسها ضمن الدول التي تعمل على الالتزام بالاعلان العالمي لحقوق الانسان ، ولقد كانت جميع حكوماتها ولا تزال ملتزمة بهذا الاعلان العالمي ، ومتضامنة مع المجتمع الدولي ، من أجل الدفاع عن حقوق الانسان على الصعيد الدولي .

Digitized by UNOG LIBRARY

ان الاعلان العالمي قد ظهر نتيجة الآلام الكبيرة التي سببتها الحرب العالمية الثانية ، وقد ظهر بعد ان شهدنا الملايين من الشهداء . ان جيلي يشعر بالخجل لانه شهد الناس يتألمون ، وفي بعض الاحيان يتألمون جسمانيا من الانتهاكات الصارخة لحقوق الانسان . كما ان جيلي قد شهد فترة التعصب ـ والطغيان والعنصرية والتمييز العنصرى ، وشهد ايضا الانسان وقد اهدرت حقوقه واصبح موضعا للتعذيب ، وزج به في معسكرات الاعتقال . ان جيلي ليخجل ايضا لانه قد رأى القاء القنابل السامة على السكان المدنيين ، وقد شهد أيضا الصور الفظيعة للانفجارات النووية المدمرة .

Digitized by UNOG LIBRARY

وذلك كله يجعلنا نتأثر بالانتهاكات التي تتعرض لها حقوق الانسان ، والتي تشعل كلا من الحروب الاهلية والدولية على السواء . وذلك كله يجعلنا نشعر بالخجل نظرا لمساواة الصهيونية بالعنصرية ، لان ذلك من شأنه ان يفتح الطريق لجرائم جديدة .

ان الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، وقد صيغ بعد عناء كبير ، يرمي الى تصحيح الاخطاء المشينة . ان ميثاق سان فرانسسكو ينص على ان شعوب الامم المتحدة تعلن عن ايمانها :

" بالحقوق الاساسية ، في كرامة وقيمة الانسان ، وفي المساواة في الحقوق فيما بين الرجل والمرأة في جميع الدول صغيرة كانت أو كبيرة " .

لقد جاء الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، ليعرب عن آمال الانسان في الحكومات وفي النظم ، وانه لصفحة من الصفحات المجيدة للامم المتحدة ، وبعد ذلك فانه انتصار للانسان . ان الاعلان العالمي لحقوق الانسان الذى اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الثالثة في ١٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٤٨ في باريس ، ليس بمثابة اتفاقية او معاهدة ، وليست له قوة الزامية او قانونية . فما هي سلطته الأخلاقية ؟ وما هي القرارات الاخرى او الاعلانات التي اتخذت في اطار الجمعية العامة ، والتي قاومت مرور الزمن ؟

ان الاعلان العالمي يرمي الى ان يكون بمثابة المثال الذى يتعين على جميع الشعوب والامم الوصول اليه ، ولا يمكن ان يستخدم كسلاح للجدل ، ويجب ان يكون هذا الاعلان بمنأى عن روح المنافسة الوطنية والمذهبية والعقائدية . ونحن لسنا ممن يستخدمون هذا الاعلان كمناورة ضد البلدان الاخرى . وقد أشار العديد من دول العالم الثالث الى هذا الاعلان في دساتيره . اما الدول الاوروبية التي امتنعت عن ذلك عند اعتماده في ١٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٤٨ ، فقد انضمت اليه او ايدته بالتوقيع على الوثيقة الختامية لمؤتمر هلسنكي .

"لقد قدم الاعلان العالمي لحقوق الانسان كمثال عالمي ، ولا يزال ، لعالم أكثر انسانية"، وذلك ما قاله رينيه كاسين . ان عدد الدول التي شاركت في اعتماد هذا الاعلان في باريس كان ثلاث دول ، واليوم فقد تجاوز المائة والخمسين . ولن نستمع الى أى من هذه الدول التي شككت في هذا المثال ، وهو المثال الذى يجب تحقيقه باتخاذ تدابير على المستويين الوطني والدولي .

Digitized by UNOG LIBRARY

ان الاحتفال بالعيد الثلاثين للاعلان العالمي لحقوق الانسان ، هو مناسبة للتأمل . ولن أكرر الاعتبارات المشتركة للدول التسع الأعضاء في المجموعة الاوروبية والتي أعرب عنها هذا الصباح الممثل الدائم لجمهورية ألمانيا الاتحادية .

ان الانجازات التي حصلنا عليها في مجال حقوق الانسان من حيث التعريف ومن حيث الدفاع عن حقوق الانسان ، لكبيرة للغاية ، حتى وان كان هذا الدفاع اختياريا وينطوي على بعض الظلم والجبن . ونود أن نحيي جميع الدول التي تعمل كل عام من أجل قضية حقوق الانسان . ان الامم المتحدة التي كانت موضع نقد ظالم دون مبرر ، قد أنجزت منذ نشأتها أعمالا جبارة في مجال حماية حقوق الانسان . ولكن كلما نتقدم بالاعمال وكلما تتسع الاجهزة وتتزايد وكلما تزداد الاتفاقيات والمعاهدات والمواثيق التي تعتمد ، فان المهمة تبدو كبيرة للغاية . وسوف أذكر أربعة أمثلة :

أولا - الا يجب ان نفكر في طبيعة الحقوق والعلاقات بيننا ، كما أشار الى ذلك السيد سيمونيه وزير خارجية بلادي ، عندما تكلم من فوق هذا المنبر في ٢ تشرين الاول/اكتوبر الماضي ؟ ان الصكوك المتعلقة بالحقوق المدنية والسياسية وبالحقوق الاقتصادية والاجتماعية قد قسمت هذه الحقوق . ان القرار ٣٢/١٣٠ يثير الجدل . ان مشكلة أولوية بعض الحقوق كانت قائمة حتى في ذلك الوقت الذي كانت تتم فيه صياغة الاعلان العالمي ، ورأت بعض الشعوب ان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية يجب أن تكون لها الأولوية على الحقوق المدنية والسياسية . وقال أحد الممثلين في هذا المحفل ، منذ وقت طويل ، ان فقر السكان في بلده قد بلغ حدا يؤدي بهم الى الرغبة في دخول السجون للحصول على الغذاء والمأوى . ان هذا فموض كبير في هذه المفارقة ، حتى وان كان الواقع لا يعبر عن حقيقة مرة . وبالطبع هناك هامش للفقر ، بحيث لا يبدو الانسان انسانا ، ولا يمكن ان يمارس حقوقه المدنية والسياسية ، ولكن ليست هناك حرية ضد الحرية . فهل نرغب على عكس ذلك في ان ندّعي ان هناك حرية ضد حريات الانسان في مستوى معين من الفقر ؟

ان النصف الثاني من هذا القرن ، يشهد اولوية الاهتمام بالعدل ، والتي وردت في القرار الرامي الى ارساء ووضع نظام اقتصادي دولي جديد . فهل يمكن منح هذه الأولوية بتجاهل الحريات والحقوق المدنية والسياسية ؟ . ان هذا التفكير بشأن طبيعة الحقوق والعلاقات يجب

Digitized by UNOG LIBRARY

أن يتطور ، وقد يؤدى بالنسبة الى بعض الحقوق الى ان تقوم الدولة بتطبيقها بينما هناك حقوق أخرى تتعلق بحماية الأشخاص ، وهي تعتبر مستقلة عن نظام المجتمع . لقد تم تعريف الحقوق الأساسية ، ولكن تقنينا منتظما لهذه الحقوق قد يسمح بتنظيم جميع المواثيق الواردة في القانون الدولي ، والمتعلقة بحقوق الانسان .

ثانيا - ان هذا العمل سوف ييسر تناول مسائل الاجهزة الاقليمية المتعلقة بحقوق الانسان . اننا نحتفل هذا العام بالعيد الخامس والعشرين للاتفاقية الاوروبية بشأن حماية حقوق الانسان والحريات الأساسية . ولكن هذا المثال الذى هو موضع فخر الدول الأعضاء لم يتبع على الاطلاق . وان كانت حقوق الانسان دولية ، فان بعض هذه الحقوق قابلة لتطبيق مختلف ، وذلك وفقا للظروف الاجتماعية والثقافية والسياسية التي تختلف من منطقة الى أخرى في العالم .

ثالثا - كذلك ، فان التفكير بشأن طبيعة الحقوق التي تفرض نفسها علينا ، سوف يؤدى الى تناول مسائل اجهزة تنفيذ هذه الحقوق والاشراف عليها . ان تطبيق الحقوق العالمية من جانب كل دولة ، يجب ان يرمي الى التوحيد ، عن طريق تبادل المعلومات فيما بين الدول . ولكن هناك ضرورة كذلك لايجاد ولاية دولية متماسكة . ويجب أن يكون تطبيق الحقوق محل اشراف موضوعي بحيث لا تصبح الدولة طرفا فيه . والهدف البعيد هو ان تتنازل الدول عن جزء طفيف من سيادتها الوطنية لتعريف الحقوق الدولية ، وللخضوع لوسائل الاشراف الدولي ، ولمؤسسات قضائية حقيقية محايدة وموضوعية . وفي هذا اليوم ، سوف تبرهن الدول على احترامها الحقيقي لحقوق الانسان .

وفي هذا اليوم أيضا ، فان الجمعية العامة للامم المتحدة يمكنها أن تفكر في اعادة صياغة اعلان دولي لحقوق الانسان لمائة وخمسين أو لمائتي دولة عضو بحيث يكون أكثر شمولا وتنظيما ، ويعمل على صياغة المبادىء الأساسية للاشراف الدولي. ان المجتمع الدولي وكلا من دولنا ، يعلم انه تحقيقا لهذه الغاية ، فانه يتعين علينا أن نكون صامدين في جهودنا ولا سيما في مجال التعليم .

Digitized by UNOG LIBRARY

ان البلجيكيين ينضمون الى قول باتريك هنرى في القرن الثامن عشر الذى قال " اعطني الحرية أو الموت " . لأنه عن طريق الحرية فقط يمكن تطبيق ما طالبت به ندوة سانتياغو مؤخرا : " الحق لكل رجل في أن يكون انسانا ". وعن طريق الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، فان المجتمع الدولي قد وضع حقوق الانسان خارج مجال التنافس بين الدول والنظم . ويحدونا الأمل في أن هذا الاعلان سوف يوحد بيننا دائما في سعينا نحو مجتمع اكثر عدالة .

في ختام كلمتي ، أود ان أقول ياسيادة الرئيس انه كان من دواعي فخرى وسرورى لأنني أدليت بهذا البيان تحت رئاستكم وأن اراكم ترأسون هذا الاجتماع ، وذلك لأنكم تمثلون بلدا نقيم معه علاقات طيبة ووثيقة .

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : أشكر ممثل بلجيكا على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

السيد ترويانوفسكي (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية) : ان الامم المتحدة التي قامت نتيجة لانتصار الشعوب والدول المحبة للسلام وعلى قوى العدوان الفاشية والعسكرية خلال سنوات الحرب العالمية الثانية ، أعلنت في ميثاقها عن تصميمها على :

" أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب . . .

" . . . وأن نؤكد من جديد ايماننا بالحقوق الاساسية للانسان وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية . . . "

وان هذه الكلمات الطهمة بمثابة قسم أمام عشرات الملايين من الناس الذين سقطوا ضحية خلال الأيام الحالكة للحرب ضد النازية والعسكرية . ان اعتماد الاعلان العالمي لحقوق الانسان في عام ١٩٤٨ كان خطوة مهمة جدا في تطوير وصياغة احكام ميثاق الامم المتحدة فيما يتعلق بالتعاون الدولي في هذا المجال .

وان المبادئ الواردة في الاعلان والقواعد التي يعلن عنها انما قصد بها ان تكون أهدافا يجب على جميع الشعوب والدول ان تعمل على تحقيقها . ورغم انه لأسباب مختلفة ، لم يكن الاعلان خاليا من بعض نواحي النقص والاغفال ، لكنه كان مساهمة جبارة في التعاون الدولي في مجال حقوق الانسان على اساس مبادئ ميثاق الامم المتحدة .

Digitized by UNOG LIBRARY

لذلك كانت الجمعية العامة على حق اذ أدرجت هذا البند ، في الذكرى الثلاثين للاعلان العالمي لحقوق الانسان ، في جدول اعمال هذه الدورة . واننا نحتفل في الاتحاد السوفياتي وفي الكثير من البلدان بهذه الذكرى . وعلى مدى ثلاثين عاما شهد العالم تغييرات جذرية وأساسية أضفت طابعا ايجابيا على الوضع العالمي فيما يتعلق بحقوق الانسان . ان انهيار الأنظمة الاستعمارية والكفاح المنتصر من أجل الحرية والاستقلال الوطني الذى يقوم به الكثير من شعوب افريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية ، يعتبر من الانجازات الرائعة في هذا المجال .

هل بامكان المرء أن يتحدث عن ضمان حقوق الانسان والحريات الاساسية ، بينما هناك الكثير من البلدان والشعوب كانت تحت نير العبودية ، وبينما مصير تلك الشعوب كان لايزال يحدد من جانب القوى الامبريالية ؟ وبفضل انضمام عدد كبير من الدول الفتية الحديثة الاستقلال الى الأمم المتحدة ، تمكنا عام ١٩٦٠ من اعتماد الاعلان الخاص بمنح الاستقلال للشعوب والدول المستعمرة . وان هذا الاعلان التاريخي كما تذكرون تم اعتماده بناء على مبادرة من الاتحاد السوفياتي وكان تكملة مهمة وتطويرا هاما للاعلان العالمي لحقوق الانسان . ان الوثيقة الدولية طورت المبادئ الاساسية القائلة بحق الشعوب المستعمرة في تقرير مصيرها واستقلالها .

وان تطويرا جوهريا لأحكام الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، قد تم اعتماده أيضا عام ١٩٦٣ في الجمعية العامة للامم المتحدة بعد اعتماد اعلان القضاء على كافة اشكال التمييز العنصرى ، الذى أدى الى تكثيف جهود الامم المتحدة من أجل القضاء على العنصرية والفصل العنصرى والتمييز العنصرى . وان مجالا في غاية الأهمية من مجالات عمل الامم المتحدة من أجل تنمية التعاون الدولي من أجل الضمان الحقيقي لحقوق الانسان ، كان انشاء معاهدة تهدف الى مثل هذا التعاون من أجل وضع اتفاقيات دولية في هذا المجال .

وبخلاف الاعلان العالمي ، وهو ذو طابع تقريرى ليس الا ، فان هذه الاتفاقات والمعاهدات تنص على التزامات قانونية دولية محددة تلتزم بها الدول الاطراف في هذه الاتفاقات . وكذلك ، يوجد عدد كبير من الاتفاقات ، ومن بينها أود أن أشير الى الاتفاقية الخاصة بالقضاء على جريمة الفصل العنصرى والمعاقبة عليها . وكذلك القضاء على كافة اشكال التمييز العنصرى . وان أشمل الأسس لاتفاقيات تضمن حقوق الانسان والحريات الاساسية هي المعاهدات الدولية الخاصة بالحقوق

Digitized by UNOG LIBRARY

الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكذلك الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية . ان كون أكثر من خمسين دولة قد انضمت الى هذه المعاهدات أمر يدل على الاعتراف الدولي الواسع بمعاهدات حقوق الانسان .

وللأسف ، فان بعض الدول ، ومنها تلك التي تثير الضجة فيما يتعلق بالتزامها بحقوق الانسان ، لم تقبل ان تلتزم حتى الآن بالواجبات الواردة في هذه الاتفاقات الدولية . ان مهمتنا الآن هي ان نتأكد من ان اكبر عدد ممكن من الدول ينضم الى هذه المواثيق من أجل ضمان تطبيقها على صعيد دولي .

وان الاتحاد السوفياتي شارك مشاركة نشيطة تحت اشراف الامم المتحدة في العمل الذي أدى الى التوصل الى اتفاقيات في مجال حقوق الانسان وكان أول الدول الاعضاء الدائمة في مجلس الامن في التصديق على الميثاق الدولي لحقوق الانسان . وان بلادي تلتزم التزاما تاما بأحكام هذه المواثيق .

وان دورة لجنة حقوق الانسان التي عقدت مؤخرا بحث في اطارها ، من بين أمور أخرى ، التقرير الذي قدمه الاتحاد السوفياتي فيما يتعلق بميثاق الحقوق السياسية والمدنية . وكما أشار اعضاء اللجنة ، فان تقرير الاتحاد السوفياتي كان شاملا وتضمن معلومات مفصلة حول التشريعات التي تهدف الى ضمان الحقوق المدنية والسياسية المنصوص عليها في الميثاق . وكذلك ، أشير الى ان اعتماد هذا الميثاق وتنفيذه لا يتطلب بالنسبة للاتحاد السوفياتي ادخال اية تعديلات أو اضافات على القوانين السوفياتية ، وفي هذه الظروف لا يزال العالم يشهد فيها انتهاكات صارخة وكثيرة للحقوق الاساسية للشعوب نتيجة للعنصرية والاستعمار القديم والجديد والعدوان والتهديد ضد سلامة وسيادة الدول .

ان تركيز جهود الامم المتحدة في مكافحة هذه الانتهاكات يتسم بأهمية كبيرة . وان الأمم المتحدة قد اعتمدت عددا كبيرا من القرارات التي تهدف الى القضاء على العنصرية والفصل العنصري في جنوب افريقيا ومن أجل ضمان حق تقرير المصير لشعوب زمبابوي وناميبيا والشعوب الاخرى التي مازالت ترزح تحت نير السيطرة الاستعمارية وكذلك من أجل وقف العدوان والانتهاكات الصارخة والعديدة لحقوق الانسان في الاراضي العربية المحتلة . وكثيرا ما نواجه في اطار الامم المتحدة

Digitized by UNOG LIBRARY

ممثلين على استعداد للتحدث عن حقوق الانسان والحريات الاساسية ولكنهم يلزمون الصمت عندما يتعلق الامر بحقوق شعوب بأكملها كحق شعب فلسطين في الحرية وفي اقامة دولة وطنية له . ان عدم الالتزام بقرارات الامم المتحدة في هذا المجال يشكل بلا شك مخالفة أساسية ومباشرة للأهداف الواردة في الاعلان العالمي لحقوق الانسان ومختلف مواثيق الامم المتحدة الأخرى .

Digitized by UNOG LIBRARY

بفضل جهود الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية الاخرى ، فإن الاعلان العالمي قد تضمن أحكاما هامة فيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية ، كالحق في العمل ، والحق في نفس الأجر لنفس العمل ، والحق في التعليم والرعاية الاجتماعية . ومع ذلك ، وفي ظل الظروف التي كانت سائدة في عام ١٩٤٨ ، حيث كانت شعوب عديدة في آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية غير ممثلة في الامم المتحدة ، فقد كان من المستحيل أن تدرج في الاعلان أحكاما فيما يتعلق بالضمانات المادية لممارسة هذه الحقوق ، ولم يكن هنالك انعكاس في الاعلان لحق الشعوب في تقرير مصيرها . ولكن ، وفي مرحلة لاحقة ، وخلال العمل على اصدار ميثاق حقوق الانسان ومنح الشعوب المستعمرة استقلالها وحريتها ، فان نواحي القصور هذه قد تم تداركها .

واننا نعتبر أن الشروط الأساسية والضرورية لتطبيق حقيقي لحقوق الانسان ، هي ازالة استغلال الانسان لأخيه الانسان ، وضمان تمتع جميع فئات المجتمع بالحقوق السياسية والاجتماعية والمدنية والتي تشكل الأساس المادي لمختلف حقوق الانسان الاخرى .

ان تطوير عمل الامم المتحدة في مجال حقوق الانسان ، قد برر طريقة معالجة الدول الاشتراكية لهذه المسألة . ان قرار الامم المتحدة ١٣٠/٣٢ وقد تضمن اسلوبا جديدا في معالجة مختلف نواحي حقوق الانسان ، وكما تضمن تركيزا على حقيقة أن حقوق الانسان لا يمكن تجزئتها وهي متكافلة ، وان التطبيق الكامل للحقوق المدنية والسياسية مستحيل دون تطبيق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

ومن أجل الضمان الحقيقي لحقوق الانسان ، فإنه من الأهمية بمكان انشاء نظام اقتصادي دولي جديد . وكذلك من الأهمية بمكان اعادة هيكلة العلاقات الاقتصادية الدولية على أساس عادل وديمقراطي وازالة استغلال الموارد الطبيعية والبشرية للبلدان النامية من جانب الاحتكارات الامبريالية . ان الشروط والمتطلبات الأساسية من أجل تطوير التعاون الدولي في مجال حقوق الانسان — وفي الواقع في مجالات اخرى — هي تعزيز السلم والأمن الدوليين ، وتدعيم وتوسيع عملية الانفراج الدولي ، والحد من سباق التسلح ووقفه . ان الجهود المبذولة من جانب الدول والشعوب المحبة للسلام بغرض تعزيز السلام الدولي ، قد شكلت اسهاما قيّما من أجل ضمان حقوق الانسان وبصفة أساسية الحق الثابت للجميع في العيش في ظروف سلمية .

Digitized by UNOG LIBRARY

ان ضمان حقوق وحريات المواطنين ، هو من واجبات كل دولة ذات سيادة . ومن الواضح أن المحاولات التي تقوم بها دول معينة للعمل في اتجاه مباشر يختلف عن التيار العام لعمل الامم المتحدة ، وبشكل خاص محاولات فرض انشاء الهيئات فوق الوطنية ومختلف الاجراءات التي تمكنها من التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى ، هي امور تؤدى الى تسميم العلاقات بين الدول ولا تخدم قضية التعاون الدولي في مجال حقوق الانسان .

ان فعالية عمل الامم المتحدة في تنمية الاحترام العالمي لحقوق الانسان ، تستند أساسا الى كيفية التزام الدول الأعضاء وسعيها من أجل تطبيق تام لأهداف ميثاق الامم المتحدة وكذلك مدى توافق سياساتها الخارجية مع هذه الأهداف .

ان الدولة الاشتراكية السوفياتية ، التي أزالت جميع أشكال استغلال الانسان لأخيه الانسان ، والتي وضعت أسس المساواة بين مختلف الامم والقوميات ، قد دللت بشكل عملي على امكانية الضمان الحقيقي بأن يتمتع جميع المواطنين بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والمدنية والسياسية كافة . ولأول مرة في تاريخ البشرية ، فقد عبّرت الاشتراكية عن معنى الديمقراطية الحقيقية ، وكذلك عبّرت عن سلطة الشعب بحصول العمال على حقوقهم المدنية والسياسية كاملة ، تلك الحقوق التي لا يمكن لنظام استغلالي من أى نوع أن يضمنها . ان الاشتراكية ، على وجه التحديد ، هي التي جعلت من الممكن توسيع مبادئ الديمقراطية في جميع مناحي الحياة الاجتماعية ، بما في ذلك أساسها الركين وهو العلاقات الاقتصادية .

والدليل الآخر على هذا ، هو دستور اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الذى وافق عليه مجلس السوفيات الأعلى بتاريخ ٧ من تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٧ . ان الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي ورئيس مجلس السوفيات الأعلى في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، ليونيد بريجينيف ، قد أكد على أن :

" الدستور الجديد يمكن أن يوصف على أنه محصلة للنتائج التي تم التوصل اليها بعد ٦٠ عاما من تطوير الدولة السوفياتية . وهو يبين بوضوح أن الأفكار التي تم الاعلان عنها في تشرين الاول/اكتوبر في بيان لينين قد تم تطبيقها بنجاح " .

Digitized by UNOG LIBRARY

(السيد ترويانوفسكي، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

ان المجال الرئيسي الوارد في الدستور السوفياتي، يتضمن تعميقا للمساواة الاجتماعية والاقتصادية، وهذا منصوص عليه في الحقوق الثابتة للمواطنين في أن يشاركوا في ادارة شؤون الدولة والشؤون العامة. ان الدستور يتضمن مجموعة واسعة من الحقوق والحريات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والمدنية للمواطنين. انه يؤكد المبدأ العام في المساواة بين المواطنين السوفيات بغض النظر عن جنسهم أو قوميتهم، ويضمن الحقوق المتساوية بين الرجال والنساء في جميع مناحي الحياة العامة.

ان دستور الاتحاد السوفياتي لا يعلن فحسب بل يضمن أيضا ممارسة كل مواطن للحقوق والحريات، بما في ذلك الحق في العمل، والتعليم، والترفيه، والاسكان، والرعاية الصحية الحكومية بما في ذلك المساعدة الطبية والرعاية الاجتماعية. ان الدستور يضمن ممارسة الحقوق والحريات الأساسية للمواطنين؛ حرية الكلمة، وحرية الصحافة، والتجمع، وحرية السير في مواكب والتظاهر في الشوارع، وحق الانضمام الى المنظمات العامة، وحق التقدم باقتراحات لأجهزة الدولة والمنظمات العامة لتحسين عملها، وحق انتقاد أوجه القصور في عملها، والشكوى بشأن سلوك المسؤولين، والمطالبة بالعمل على التعويض عن الأضرار الناجمة عن الأعمال غير المشروعة من جانب الدولة والمنظمات الحكومية والعامة وكذلك من جانب المسؤولين في ممارستهم لوظائفهم.

Digitized by UNOG LIBRARY

وكذلك اكدنا حقوق المواطنين فيما يتعلق بحصانتهم وحصانة مساكنهم وحماية حياتهم الخاصة وسرية التراسل والمكالمات التليفونية ورسائلهم البرقية . وهذه حقوق يتمتع بها سكان الاتحاد السوفياتي وهي تزيد عن المعايير المنصوص عليها في الاتفاقات الدولية في مجال حقوق الانسان .

واليوم ، عندما نحتفل بالعيد الثلاثين للاعلان العالمي لحقوق الانسان ، فاننا نود ان نعبر عن ايماننا بان هذه المناسبة سوف تشكل دفعة جديدة من اجل توسيع العلاقات بين الدول وتشجيع تطوير حقوق الانسان على اساس مبادئ ميثاق الامم المتحدة .

وفيما يتعلق بالاتحاد السوفياتي ، فاننا سوف نستمر في العمل بفعالية من اجل تحقيق هذه الاهداف .

السيد ليبريت (فرنسا) (الكلمة بالفرنسية) : لقد ادلى ممثل جمهورية المانيا الاتحادية ببيان باسم الدول الاعضاء التسع في المجموعة الاوروبية . وقد اشترك وفد بلادي في هذا البيان . وتعلم الجمعية العامة الاراء التي رغبت هذه الدول في الاعراب عنها بصورة تضامنية بمناسبة الاحتفال بالعيد الثلاثين للاعلان العالمي لحقوق الانسان . ومن ثم فسوف يكون بيان الوفد الفرنسي موجزا .

ان النص الذي اعتمدته واعلنته في باريس الجمعية العامة للامم المتحدة في ١٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٤٨ لا يزال حيا .

واثر نزاع عالمي عنيف للغاية ، فان اسلافنا - مدفوعين بالضرورة الملحة من اجل ارساء دعائم جديدة للبشرية قد ابدوا وضوحا نادرا في التعبير المشروع عن معتقداتهم .

ووفقا لتعليق استعيره من الرئيس كاسين ، الذي اشترك بصورة ايجابية وهامة في اعداد الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، فان هذا الاعلان يشكل اهم احتجاجات البشرية الملحة ضد القمع ، وهو يعرب عن اتفاق يتسم بالمثالية الكاملة وبالادراك السليم .

ان حقوق الانسان ، تعتبر هدفا يجب ان ترمي اليه جميع الجهود البشرية وذلك عن طريق اتخاذ اجراءات تدريجية على الصعيدين القومي والدولي .

Digitized by UNOG LIBRARY

ولا شك ان الطابع الجديد لهذا النص هو الطابع العالمي . ولقد عمل واضعو الاعلان على وضع القواعد ذات الطابع العالمي والتطبيق العالمي في مجال حقوق الانسان ، وهي قواعد ملزمة قانونا ولا يمكن ان تخضع لاية ظروف .

وهناك دعائم اربع اساسية : فهناك الحقوق الفردية ، والعلاقات بين الاشخاص ، والحريات العامة بما في ذلك الحقوق السياسية الاساسية ، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

ان جميع هذه الحقوق تكمل بعضها البعض وهي على نفس القدر من الاهمية ، ولا يمكن ان يخضع تطبيقها لشروط مسبقة او لاى ترتيب خاص .

ان الاعلان لا يلقي الضوء على المبادئ الاساسية المتعلقة بالحرية والمساواة في الكرامة والحقوق فحسب ، بل انه يتجاوز ذلك ويحظر جميع اشكال التمييز .

ان هذا الاعلان ينطبق على عصرنا هذا ، فهو - بعد ٣٠ عاما من صدوره - يبدو اساسا لعديد من الاتفاقات الدولية الخاصة التي تم اعتماد هافي وقت لاحق . ولقد رسم هذا الاعلان - منذ عام ١٩٤٨ - الاتجاهات الاساسية لجميع هذه الاتفاقات ، وقد شمل ايضا احكامها الاساسية .

وفيما يتعلق بالتطورات ذات الطابع العام ، والتي ترتبت على المبادئ التي وردت في الاعلان العالمي لحقوق الانسان . اسمحوا لي ان اقتبس من الرسالة التي وجهها رئيس جمهورية فرنسا الى الجمعية العامة بمناسبة هذا العيد . وهذه الرسالة - شأنها شأن الرسائل التي وجهها رؤساء الدول الاخرى الى هذه الجمعية في هذه المناسبة - سوف توزع كوثيقة رسمية للجمعية . ان السيد جيسكار ديستان يؤكد فيها ان الدفاع عن حقوق الانسان وتطبيقها النشط يعتبران مهمة مستمرة . ولا يكفي ان نعلن عن هذه الحقوق ، بل يجب ان نحدد مضمونها وان نحسن حمايتها وان نوسع مع احترامها وتطبيقها .

ان رئيس الجمهورية الفرنسية ينتهز هذه الفرصة ليحيي الاعمال الضخمة التي انجزتها الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة في هذا المضمار . ان الاعلان العالمي لعام ١٩٤٨ كان بمثابة نقطة انطلاق لعمل جبار يتعلق بتقنين وتعميق هذه الحقوق . ان جميع العهود الدولية من حيث الحقوق

Digitized by UNOG LIBRARY

المدنية والسياسية ، وكذلك العهد الدولي المتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، كانت جميعها نتيجة رائعة لهذه الجهود المبذولة . وقد اشتركت فرنسا بصورة فعالة في صياغة كل من هذه العهود . ويود رئيس جمهورية فرنسا ان يعلن في هذا المحفل الموقر ان الحكومة الفرنسية قد اعتمدت ورفعت الى برلمانها مشروع القانون الذى يسمح بالتصديق على جميع هذه المواثيق الدولية . ويؤكد السيد جيسكار ديستان ان حكومة فرنسا ترغب في ان تعرب في هذا العيد عن امتثالها لقضية حقوق الانسان وتاييدها لأعمال الامم المتحدة في هذا الصدد . ويضيف الرئيس في رسالته قائلا :

"مهما كانت اهمية هذه النصوص ، فاننا نعلم انها لا تقل اهمية عن روحها وقابليتها للتطبيق . ان حقوق الانسان لا يمكن ان تشكل مجالا منفصلا او منغلقا على نفسه . ولن تكون لها معنى الا اذا استلهمتها اعمال حكوماتنا على الصعيدين القومي والدولي . ولن تتطور هذه الحقوق ، كما يجب ، ولن تصبح تراثا مشتركا للبشرية ، الا اذا بنينا سويا عالما اكثر امنا وعدالة وتضامنا .

" اننا اذ تذكرنا هذا الدرس ، فان الاحتفال السنوى الذى نحتفل به اليوم سوف يكون اكثر من احتفال تذكارى ، انه سيكون علامة على الطريق الطويل الذى يسلكه الانسان لتحقيق حرية وكرامة اكثر" .

وبمناسبة هذا الاحتفال بالعيد الثلاثين للاعلان العالمي لحقوق الانسان ورغم وجود عدد من حالات انتهاك حقوق الانسان التي كانت موضع شجب وتنديد في هذه الدورة ، اسمحوا لي ان انهي كلمتي بالصورة المتفائلة التالية :

ان متطلبات الحرية الاساسية تتفق مع الشعور الانساني العميق المشترك ، وهي جذابة ، ان المطالبة بها تواكب التقدم في التربية والاعلام والثقافة . واسمحوا لي ان اعرب عن اعتقادى بان الحقوق الاساسية للانسان والحريات الاساسية سوف تنتصر في نهاية المطاف . وسوف يؤكد هذا الانتصار ويدعم السلام والتفاهم المتبادل . ذلك لان احترام الحقوق والحريات يشكل اساس العلاقات الحسنة بين شعوب العالم .

Digitized by UNOG LIBRARY

السيد هولاى (هنغاريا) (الكلمة بالانكليزية) : تحتفل البشرية في هـــذه الايام بالذكرى الثلاثين لاصدار الامم المتحدة للاعلان العالمي لحقوق الانسان . ونحن نعتقـــد ان ظهور الامم المتحدة وميثاقها واعتماد الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، هما نتاج عمليـــة واحدة تشكل جزءا متكاملا يعكس الدروس المستخلصة من الانتصار التاريخي على الفاشية . ان اللحظة الحالية توفر لنا مناسبة جليلة لكي نشيد بالمغزى الهام لحقوق الانسان ولحرياته الاساسية ، ولكي نتطلع الى الطريق الذى قطعته الامم المتحدة في هذا المجال .

Digitized by UNOG LIBRARY

ان العالم طرأت عليه تغيرات كبرى منذ أن قامت منظمتنا العالمية باعتماد الاعلان العالمي لحقوق الانسان في ١٩٤٨ . ان الامم المتحدة أصبحت ، منذ ذلك الحين ، منظمة عالمية واتسع نشاطها ونفوذها ، وزادت ـ كذلك ـ عمقا . وتمشيا مع مقاصد الامم المتحدة بتعزيز التعاون الدولي من أجل تدعيم حقوق الانسان والحريات الاساسية ، فان الدول الاعضاء قد قامت بعدد من المبادرات الواسعة النطاق ، لضمان اكبر قدر من الاحترام لحقوق الانسان لجميع الشعوب في كل مكان .

ان اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الذى اعتمدته الجمعية العامة في ١٩٦٠ ، يعد منعطفا تاريخيا في هذا الطريق ، ولا يقل اهمية عن ذلك بقية المواثيق الدولية ، ومنها العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية ، والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصرى ، والاتفاقية الدولية للقضاء والمعاقبة على جريمة الفصل العنصرى ، والاعلان الخاص باعداد المجتمعات للعيش في سلام الذى اعتمد حديثا ، وذلك الى جانب المواثيق الاخرى ، وهي كلها مواثيق أعطت ، بطريقة محددة وعملية ، جوهرا للمبادئ المكرسة في الاعلان العالمي لحقوق الانسان ان هذه لمنجزات بارزة تستحق الامم المتحدة عليها الثناء .

مع زيادة قوة النظام الدولي الاشتراكي في المجالين السياسي والاقتصادى ، فقد حدث تطور ايجابي في مجال احترام حقوق مئات الملايين من البشر في جميع انحاء العالم . ان تحرر البلدان من نير الاستعمار جعل هذه الدول تلعب دورا هاما متزايدا في الشؤون الدولية ، وجعلها عاملا ايجابيا في السياسات الدولية ، وتسجل مزيدا من النجاحات في الكفاح ضد الاشكال الجديدة من الاستعمار ، ولتأكيد حقوق سيادتها القومية والحقوق الثابتة لشعوبها . ان دعم النظام الاشتراكي العالمي قد وفر ظروفا دولية اكثر ملاءمة لوضع نهاية لعهد الاستعمار ، كما أدى الى تأثير ايجابي على الجهود الوطنية من أجل ايجاد المناخ اللازم للاحترام الشامل لكرامة الانسان . وهناك أدلة متزايدة ، يوما بعد يوم ، على أنه في البلدان التي يسودها عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لا توجد ديمقراطية حقيقية ولا انسانية حقة .

Digitized by UNOG LIBRARY

بينما في البلدان ، التي استطاعت أن تقضي على الاسباب الاساسية لهذه المساوئ ، ظهرت آفاق مواتية لكي تتمتع الجماهير والافراد على السواء بحقوقهم الانسانية .

لأول مرة في التاريخ ، فان الاشتراكية قد خلقت امكانية التمتع الكامل بحقوق الانسان وبالحريات الاساسية . واذا لم تنتصر الثورات الاشتراكية التاريخية العالمية ، لأصبحت صورة العالم اليوم مختلفة تماما ، وما كان يمكننا أن نتفاخر بأن كافة بلدان العالم تقريبا ، ابتداء من الدول التي شاركتنا في تأسيس منظمتنا الى جزر سليمان ، أصبحت أعضاء متساوية ذات سيادة في منظمتنا . لقد زاد عدد الدول الاعضاء ادراكا بأن الاضطهاد والانتهاك السافر الواسع لحقوق الانسان ، والبطالة الجماهيرية ، وعدم المساواة الوطنية والاجتماعية ، لا يمكن أن تكون طريق المستقبل ، كما أنها لا تستطيع أن تشكل مجتمعا جديدا يقوم على العدالة والانسانية العميقة .

من المنطقي أن المجتمع العادل الجديد لا يمكن الا أن يكون نتاج عملية تاريخية طويلة . وبفضل قوانين التطور التاريخي ، والظروف الداخلية والمحلية ، والعوامل الموضوعية والذاتية ، فان ازدهارا كاملا للديمقراطية الاشتراكية لا يمكن ان يظهر بين عشية وضحاها . ان هؤلاء الذين يطالبون المجتمع الاشتراكي أن يوضح المكاسب التي تحققت ، ويستخدمون كافة الوسائل لمنع هذا المجتمع من أن يصبح حقيقة اليوم ، وهؤلاء الذين يؤيدون النظم الرجعية المتطرفة في انتهاكاتها السافرة الواسعة لحقوق الانسان ، بينما يتهمون البلدان الاشتراكية بفشلها في اعطاء الفعالية لحقوق الانسان وللحريات الاساسية ، انما يدافعون عن قضية زائفة وحقيرة .

ان تفوق الاشتراكية انما يكمن في الاحترام للحقوق السياسية ، المدنية ، الاقتصادية ، الاجتماعية والثقافية ، وفي حقيقة أن كل فرد في المجتمع يمارس ممارسة فعلية حقه في العمل ، التعليم الثقافة ، العلم ، والمشاركة في الشؤون العامة ، وجميعها أمور متأصلة في الاشتراكية ذاتها . وفي ظل الاشتراكية ، فان الحقوق لا تقتصر على الاعلان فقط ، وانما بتوفير الظروف الكفيلة باعمال هذه الحقوق . وبالنسبة الى بلدى ،على سبيل المثال ، التي تحتفل هذا العام بالذكرى الستين لتأسيس الحزب الاشتراكي واقامة أول جمهورية ، فان الاشتراكية وحدها هي التي جعلتنا نتمكن من التحول من بلد " الثلاثة مليون شحاذ " — كما كنا نسمي في ذلك الوقت — الى مجتمع انعدمت فيه البطالة ، بل أصبح هناك عجز في العمل ، وتم القضاء على الأمية الجماهيرية ، وأصبحت

Digitized by UNOG LIBRARY

القطاعات العريضة تتمتع بالثقافة ، وحيث أصبح كل فرد ، دون تمييز ، مواطنا كاملا له حقوق متساوية .

لقد انقضت فترة قصيرة من الزمن منذ الاشتراكية واقامة النظام الاشتراكي العالمي ، بل ان هذه الفترة القصيرة كانت مليئة بالفقر ، والجهل ، والحروب ، والتدخلات العسكرية ، والاعتداءات والتوترات ، والاخطاء وكل ما يمثله ذلك من خسارة في حياة الانسان وتدمير للثروة المادية ، وانتكاسات اقتصادية وثقافية . ومع ذلك ، فان حيوية الاشتراكية قد ثبتت ، بطريقة مقنعة ، بفضل ذلك السجل الرائع من المنجزات في التشييد الاشتراكي ، وتمتع - لا مثيل له - بالحقوق من قبل الجماهير العاملة العريضة ، وتحقيق معدل لا مثيل له ، من التقدم الاجتماعي الشامل ، وحشد واسع لقوى المثل العليا التي يؤمن بها هذا النظام ، تلك المثل التي امتدت الى انحاء وقارات في العالم .

ان ما يحتاجه العالم الآن ، هو الاستفادة من الامكانيات المتاحة لاحترام حقوق الانسان . ومع ذلك ، فان تحقيق حقوق الانسان والحريات الاساسية يستدعيان توفير مناخ دولي أفضل .

لذلك ، فان الطريقة اللائقة للاحتفال بالذكرى الثلاثين للاعلان العالمي لحقوق الانسان ، هي أن نقوم جميعا معا في هذه المنظمة الدولية وان يقوم المجتمع الدولي بأسره بمحاولة بذل أفضل الجهود من أجل تعزيز العلاقات والتعاون المتبادلين ، وتحسين الفهم المتبادل ، ووقف سباق التسلح ، وجعل العالم آمنا من الحرب ، وتعزيز وتوسيع الوفاق الدولي ، وخلق الظروف للانسان لكي يطور امكانياته الى اقصى حد وليؤكد كرامته المتأصلة ، ولكي يتمتع بحقوقه المتساوية الثابتة ، بما في ذلك حقوقه الأساسية في الحياة والسلام .

Digitized by UNOG LIBRARY

السيد ها فان ليو (فييت نام) (الكلمة بالفرنسية) : لقد انقضى ثلاثون عاما منـــذ اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة الاعلان العالمي لحقوق الانسان . ولقد كان هذا حدثا هاما في الحياة الدولية . وفي هذا اليوم المجيد للذكرى الثلاثين لهذا الاعلان ، وبالجهود المشتركة التي نبذلها جميعا من أجل تفهم المغزى التام للاعلان وتقديره ، اسمحوا لوفد بلادى في البداية أن يضع هذا الاعلان في الاطار التاريخي لاعتماده .

لقد تم التفكير فيه وصياغته اثر الحرب العالمية الثانية مباشرة ، في الوقت الذى كانت شعوب العالم فيه لا تزال تشعر بالخوف من جراء الاجراءات الوحشية النازية وهي التعابير الواردة فـــي الاعلان الصادر في ٣٠ تشرين الاول/اكتوبر عام ١٩٤٣ عن مؤتمر موسكو للحلفاء . ان اعلان حقوق الانسان يعكس ، من ناحية ، سخط المجتمع الدولي على منظر الملايين من بني البشر الذين خرجوا من معسكرات الاعتقال في حالة انهيار بدني ومعنوى ؛ ومن ناحية أخرى ، تصميم شعوب العالم علـى أن ترسي دعائم نظام القانون الدولي حتى تمنع تكرار مثل هذه الانتهاكات الصارخة لحقوق الانسان وكرامته . ان الاعلان العالمي لحقوق الانسان قد فتح الطريق لتدوين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكذلك الحقوق المدنية والسياسية في اتفاقيتين دوليتين اعتمدتهما الجمعية العامة في عام ١٩٦٦ . وكذلك ابرام حوالي اثنتي عشرة معاهدة واتفاق دولي بشأن مختلف المسائل المتعلقـــة بحقوق الانسان . وهذه ، في رأينا ، أهم جوانب هذا الحدث الهام الذى نحتفل بذكراه الثلاثين اليوم .

ومع ذلك فقد تم التفكير فيه وصياغته واعتماده في وقت كانت فيه الاغلبية الساحقة من الشعوب المستعمرة في أفريقيا ، وآسيا ، وأمريكا اللاتينية ، ترزح تحت نير الاستعمار ، وبالتالي لم يكن لهـا الحق في الحديث في المحافل الدولية ، وفي وقت كانت منظمة الامم المتحدة فيه تتكون من حوالي ٥٠ دولة عضو ، أى ثلث عدد الدول الاعضاء الحاليين ، ومن ثم فان الاعلان العالمي لحقوق الانسان لم يتسن له أن يعكس آراء الشعوب المستعمرة ، أى حوالي ثلثي الانسانية ، في مجال حقوق الانسان .

والواقع ، في الفقرات السبع من الديباجة ، وفي ٣٠ مادة في الجزء الخاص بالمنطوق ، فـان الاعلان العالمي لحقوق الانسان لا يعالج سوى الحقوق والحريات الفردية ، وبعض الحقوق الاجتماعية والاقتصادية . ومع ذلك ، كيف يمكن للشعوب المستعمرة التي كانت ترزح تحت وطأة العبودية والـــتي

Digitized by UNOG LIBRARY

كانت منبوذة من المجتمع الدولي أن تفهم الحقوق المدنية ، والسياسية ، والاقتصادية والاجتماعية من أى نوع دون أن تكسر أولا أغلال الاستعمار ، أى أن تسترد حقها في الاستقلال والسيادة القومية ؟ ولذلك ، فان الاعلان العالمي لحقوق الانسان نفسه لدليل تاريخي في حد ذاته على تلك الرابطة الجدلية الحازمة بين الحق في الحصول على الاستقلال القومي والحقوق الأخرى للانسان ، تلك الرابطة ، للأسف ، التي تقوت عراها بثمن اراقة الدماء والمعاناة البشرية .

وفي الواقع ، وعلى مدى العقود الثلاثة المنصرمة ، فان القوى الاستعمارية والامبريالية الكبرى التي تفاخرت بأنها المناصرة لحقوق الانسان لم تواصل فقط الابقاء على شعوب العديد من البلدان في حالة عبودية استعمارية ، بل انها أيضا قد قامت بشن العديد من الحروب الاستعمارية والاستعمارية الجديدة لتمنع تحرر الشعوب التي كانت تناضل من أجل الحصول على الاستقلال والسيادة والتي كانت تحارب وتناضل نضالا عظيما ويسقط شهداؤها مضرجين بدمائهم حتى تتمتع بحقها في الاستقلال والسيادة — وهو الحق الذى يجب الحصول عليه أولا بقوة السلاح حتى تتمكن من أن تتمتع بكافة حقوق الانسان الاخرى الممكنة .

وتحت اثر التصاعد المستمر للقوى الاشتراكية ، ولحركات التحرر الوطنية ، ولحركة العمال المكافحين في البلدان الغربية من أجل الرفاهية والديمقراطية — والتي تحرز انتصارات عديدة باستمرار — يسير حق الشعوب في الحصول على الاستقلال القومي وتقرير المصير ، الوارد فعلا في المادة الاولى من الميثاق جنبا الى جنب مع حقوق الانسان الاخرى . ولأول مرة فان الاعلان التاريخي لمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة والذى تم اعتماده في الدورة الخامسة عشرة للجمعية العامة ، ينص صراحة في الفقرة "١" من المنطوق علي :

"ان اخضاع الشعوب للسيطرة الاجنبية والاستغلال يشكل انكارا لحقوق الانسان الاساسية ، ويتنافي مع ميثاق الامم المتحدة ، ويشكل عقبة في طريق النهوض بالسلم والتعاون الدوليين "(قرار ١٥١٤ (د — ١٥) .

ان كلتا المعاهدتين الدوليتين لعام ١٩٦٦ ، والمتعلقتين بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية قد كرست كل منهما مادتها الاولى لحق الشعوب في تقرير المصير، ومن ثم ، فانهما تؤكدان على أهمية وأولوية هذا الحق على ما عداه من حقوق الانسان الاخرى .

Digitized by UNOG LIBRARY

وفي بياننا في اللجنة الثالثة في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي ، فاننا قد أعربنا عن رأينا العام بالنسبة لحقوق الانسان . وقد أعلنا بصفة خاصة عن أن حقوق الانسان يجب أن تتمثل أولا وقبل كل شيء ، وكضرورة حتمية في حق الشعوب في العيش في استقلال وحرية ، وحق كل فرد في أن يعمل وأن يعيش في رفاهية وكرامة ، وحق شعوب العالم في أن تعيش في سلم وأمن في عالم خال من خطر الحرب والتهديد النووي . وعلى هذا الاساس فقط ، نستطيع حينئذ أن نتكلم عن الحقوق المدنية والسياسية أو عن الحريات الفردية للانسان .

وهكذا ، فان مفهومنا لترتيب حقوق الانسان النابع من هذه المناقشات قائم أساسا على حقيقة نضال تلك الشعوب على مدى العقود الثلاثة المنصرمة ضد الامبريالية ، والاستعمار، والاستعمار الجديد ، والعنصرية ، والفصل العنصري ، والصهيونية ، الى جانب النضال ضد الظلم الجائر وعدم المساواة السائدة في العلاقات بين الشعوب .

ان رأينا يتمشى تماما مع تطور القانون في الامم المتحدة ، والوارد في الاعلان ١٥١٤ (د—١٥) بشأن منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، الذي يتضمن بصفة خاصة التأكيد على حق الشعوب في تقرير المصير والاستقلال .

ان هذا مفهوم شعب بأسره قد كافح لمدة ما يقرب من قرن ضد العبودية الاستعمارية، ولمدة ٣٠ عاما ، ضد اعتدائي الاستعمار والاستعمار الجديد . وفي اعلان الاستقلال الصادر في ٢ أيلول/سبتمبر عام ١٩٤٥ للدولة الفيتنامية الجديدة ، فان رئيس جمهوريتنا الراحل هو شي منّه قد كتب:

"ان كل شعوب الارض قد ولدت متساوية. ولكل الشعوب الحق في أن تعيش في حرية وسعادة" .

وهذا لا يعني بأي حال أننا ننكر الترابط وعدم الانفصام فيما بين حقوق الانسان وهو ما حاول أحد الوفود أن يقترحه في بيانه الاخير في اللجنة الثالثة . بل وعلى العكس من ذلك ، فاننا في العام الماضي قد صوتنا بالفعل لصالح القرار ٣٢/١٣٠ ، الذي أشار الى هذا المبدأ في احدى فقرات الديباجة . وهذا الجانب النظري والحقيقي لتلك الرابطة المزدوجة واضح للجميع . لكن عندما يتعلق الامر بشعب بأسره منخرط في الكفاح اما من أجل الحصول على حقوقه الاساسية الفردية غير الموجودة، أو ببساطة من أجل دعم وتحسين الحقوق القائمة فعلا لكنها فردية ومحدودة ، فمن الضروري في تلك

Digitized by UNOG LIBRARY

الحالات ان حق الشعوب في الاستقلال والسيادة يجب أن يوضع في مقدمة هذا الكفاح .

لا بد أن نؤكد على أن المدافعين عن الحروب العدوانية للاستعمار والاستعمار الجديد ، والاحتلال الاستعماري والامبريالي ، والعنصرية والفصل العنصري في جنوب افريقيا ، والصهيونية في الشرق الاوسط هم أولئك الذين يظهرون أنفسهم بمظهر الابطال المدافعين عن حقوق الانسان .

Digitized by UNOG LIBRARY

ان الوفد الذى أشرنا اليه قال اننا قد وضعنا حقوق الفرد في أسفل درجة من السلم وهناك ادعاء بأننا نريد إن نضع الحقوق خارج اطار المجتمع الدولي . ان الوفد كان مخطئا . ففي اللجنة الثالثة خلال الدورتين الثانية والثلاثين والثالثة والثلاثين للجمعية العامة ، فان وفد فييت نام قد اشترك في تقديم وصوت لصالح كثير من مشروعات القرارات التي تدين بعنف وشدة سياسات وممارسات الحكومات الفاشية او الدكتاتورية العسكرية ، التي تنتهك بصورة صارخة حقوق الانسان .

ويبدو لنا باختصار ان هذا النقد الموجه الى مفهومنا لحقوق الانسان ينشوّه عن عمد حقائق ويخلص الى استنتاجات لا تتمشى مع الحقائق . ونعتقد ان الشعب الفييتنامي يسبب الكفاح العنيد من اجل الحصول على استقلاله وحريته ، خلال السنوات الثلاثين الاخيرة ، وعن طريق التأييد الذى قدمه لكفاح شعوب العالم التي تناضل من اجل التحرر قد ساهم بصورة فعالة في نضال الشعوب من اجل احترام حقوق الانسان .

وفي هذه المناسبة المجيدة ، وباسم حكومة وشعب فييت نام ، نود أن نعرب عن شكرنا العميق لشعوب وحكومات البلدان والمنظمات الدولية التي بروح الانسانية التي تحدوها قد فتحت بصورة او باخرى مساعدة لشعبنا من اجل التغلب على العواقب الوخيمة للكوارث الطبيعية التي قد حلت ببلادنا والتي أدت الى تفاقم الحالة وذلك بعد ثلاثين عاما من الحرب .

ونود أن نقول ان شعبنا الذى ضحى بدمائه وبأبنائه من اجل النهوض بحقوق الانسان ونيل الشعوب الاخرى لحقوقها ، يرفض بصورة قاطعة مايسمى بدروس حقوق الانسان التي توجه الينا . اننا لانقبل هذه الدروس من الذين يشنون الحروب العدوانية المدمرة ضد الشعوب الاخرى .

ان شعبنا ليبذل قصارى جهده للقضاء على رواسب الحروب الاخيرة ، والعمل على اعادة بناء بلاده . وبعد ان نفذت حكومتنا سياسة انسانية ازاء الجنود والموظفين من النظام السابق فهناك بعض الدول الغربية التي لم تعترف بانتصارنا في ربيع ١٩٧٥ . ان هذه البلدان قامت بشن حملة استنكار واستهزاء بشعب فييت نام . وركزت هذه الدول الغربية على مسألة اولئك الفييتناميين الذين هربوا الى الخارج بصورة غير قانونية . واسمحوا لوفد بلادى ان يوضح هذه المسألة ، وان يعطي للمجتمع الدولي دليلا آخر على هذه القوات التي تريد ان تتدخل في الشؤون الداخلية لبلدان عديدة ، والتي تريد ان تحول دون مسيرة شعوب كثيرة من اجل الحصول على حريتها .

Digitized by UNOG LIBRARY

من هم هؤلاء اللاجئون غير الشرعيين؟ ان هؤلاء هم الذين قد تعودوا على مجتمع الاستهلاك المستورد الى فييت نام الجنوبية من قبل الاستعمار الجديد، وهم الذين يرفضون التكيف مع الظروف العسيرة التي يعيش فيها الشعب الفييتنامي بعد فترة الحرب.

ان بعض هؤلاء الهاربين يعادون النظام الجديد في فييت نام لانهم تأثروا بالدعاية الخبيثة للامبرياليين والقوات الرجعية الدولية التي قامت بالكثير من التخريب لأمن دولتنا، ونظامنا الجديد.

واخيرا، فان جزءا من هؤلاء الهاربين من الهوه وغيرهم من الفييتناميين من اصل هوه والذين كانوا يعملون في شبكة من الشبكات التي كانت تشن الحروب وتحرض الدول ضدنا.

ان هذه المشكلة تتعلق بسياسات التخريب التي قامت بها القوات الامبريالية وقوات الرجعية الدولية ضد فييت نام.

وأود ان اقول انه كانت هناك حملات ضد حكومتي فييت نام، وضد دول جنوب شرقي اسيا، ولكن سياساتنا المستمرة في دعم السلام والصداقة والتعاون الدولي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى ولجعل منطقة جنوب شرق اسيا منطقة مستقرة ومزدهرة معروفة جيدا.

ان الحملة ضد فييت نام لتبرهن مرة اخرى للمجتمع الدولي على ان القوات الامبريالية والرجعية الدولية تعمل للحيلولة دون تقدم الشعوب نحو السلام والاستقرار والرفاهية.

وفي هذه المناسبة الرسمية للاحتفال بالذكرى الثلاثين للاعلان العالمي لحقوق الانسان، فاننا نعتقد ان منظمتنا وكل انسان ذى ضمير عليه ان يبذل قصارى جهده حتى لايشوه هذا الاعلان باسم حقوق الانسان، وحتى نعمل على تحسين هذا الاعلان. من اجل تاييد كفاح الشعوب لتحقيق الهدف النبيل الذى نود ان نحققه.

السيد شلتيما (هولندا) (الكلمة بالانكليزية): نجتمع اليوم للاحتفال بصيافة المجتمع الدولي للاعلان العالمي بحقوق الانسان بعد الحروب وفظائعها. ولابد لنا ان نسأل انفسنا عما اذا كان هناك مبرر لهذا الاحتفال. والامر يتوقف على كيفية تقييمنا لهذا السؤال. فمن ناحية فان الاعلان العالمي اصبح نواة لمجموعة كبيرة من البيانات والاتفاقيات، واطارا مازال علينا ان نوسعه. وكذلك فان هناك المزيد من الشعوب التي بدأت تلم وتعرب معايير حقوق الانسان وبالتالي امامها

Digitized by UNOG LIBRARY

الفرصة لتعتمد حقوق الانسان هذه في قيمها الاخلاقية والمعنوية . ومن ناحية اخرى ،مازال هناك في العالم فقر جماعي وجاعات وأمية ، وقتل واضطهاد وتعذيب . يقول الاعلان ان للجميع الحق في نظام اجتماعي عالمي تضمن فيه الحقوق والحريات الاساسية ، ومن الواضح ان تحقيق هذا الهدف الاكثر حيوية الذى وضعناه نصب اعيننا منذ ٣٠ عاما مضت لا زال بعيدا بعد أجيال عديدة . وعلى ذلك فان وفد بلادى يشعر بأن العيد الثلاثين يدعونا الى التفكير والتقييم ، بدلا من الاحتفال والغبطة .

التفكير في الماضي ،ان ذاكرتنا قد تعود بنا الى الذين بذلوا الجهد من اجل وضع وصياغة الاعلان العالمي لحقوق الانسان . فمنذ ٣٠ عاما مهّد أعضاء اللجنة المعنية بحقوق الانسان في فترة وجيزة جدا الطريق امام العملية الدولية التي من شأنها ان توفر الكرامة والاحترام لحقوق الانسان . وبشكل خاص فاننا نذكر السيدة الينا روزفلت والسيد ريني كاسان ،وكذلك نذكر الاب بيير بوفور الذى مثل بلادى في اللجنة الثالثة في ذلك الوقت ، والذى كان من بين الشخصيات المرموقة عند اعتماد الاعلان .

Digitized by UNOG LIBRARY

ان التقييم يتعلق باللحظة الحالية ، وكذلك بالنسبة للمستقبل . اين نقف الآن ، والى اين ننطلق ؟ ان القرار الذى اعتمدته الجمعية العامة في العام الماضي يتحدث عن البدائل في المعالجة التي يمكن للامم المتحدة من خلالها ان تحسن من تمتع الانسان بحرياته الاساسية ، وحقوقه الانسانية. ففي ذلك القرار اعتبرت الجمعية العامة ان الذكرى الثلاثين تجب ان تكون مناسبة لتحليل المشكلات القائمة في مجال حقوق الانسان ، وكذلك من اجل بذل المزيد من الجهد من اجل ايجاد الحلـول الملائمة التي تسمح بتعزيز وحماية حقوق الانسان والحريات الاساسية . وان هذا السعي كان طموحا ويشكل تحديا لنا . ان حكومة بلادى على استعداد لقبول هذا التحدى ، واننا على استعداد للعمل جميعا من اجل ضمان حقوق الانسان ، ومن اجل ايجاد الاستراتيجية الملائمة لمعالجة مختلـــف المشكلات التي يواجهها عالمنا اليوم .

ان معالجة واستراتيجية حقوق الانسان تتطلب آفاقا ومجالات عديدة . اولا ، ليس بامكاننـا ان نفصل حقوق الانسان عن اطارها الاقتصادى والاجتماعي والسياسي . ان الظروف المجحفة الـتي نشهدها اليوم في الاستغلال الاقتصادى ، والالاعيب السياسية ، والهيمنة الاستبدادية لبعض القوى ، والهيمنة الطبقية ، تخلق مشكلات عديدة بالنسبة لحقوق الانسان . ثانيا ، ان عددا من الـقرارات التي تم اعتمادها في مجال حقوق الانسان ، والحريات الاساسية متكافلة ، وليس في الامكان التمييز بينها . وكذلك ليس بامكاننا ان نميز بينها وبين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنيـــة وغيرها .

ان هذه الملاحظات تتضمن اساسين بالنسبة للتمتع بحقوق الانسان ، اولا ، لابد لحقـوق الانسان ان تتمتع بالاحترام والا تنتهكها الدول ولا الافراد ، وهذا بدوره يتطلب ازالة عقبتين حالتا دون التطبيق الكامل للاعلان العالمي . اولا ، وقبل كل شيء ، السعي الى الاحتماء خـــلف ادعاءات السيادة الوطنية ، والاتهامات التي تطلقها حكومة ضد اخرى . وان هيئات هذه المنظمة قد اكدت على ان انتهاكات حقوق الانسان يجب ان تحظى باهتمام وقلق المجتمع الدولي ككل. ثانيا ، ان الادانة المنتقاة ، وبشكل خاص في اطار الامم المتحدة . وعمل هذه المنظمة في بعض الحـالات كان له ما يبرره ، ولكن هذه التدابير قابلها الصمت الكامل في عدد اكبر من الحالات . وان ازالـة تلك العقبات ضرورى اذا ما كان لنا ان نحقق النجاح في نضالنا من اجل حقوق الانسان . وكذلـك

Digitized by UNOG LIBRARY

فان مجال التطبيق امر يتطلب المزيد من الجهد من قبل هذه المنظمة في السنوات المقبلة . وفـــي هذا الاطار ، فانه يمكنني ان اشير الى عدد من الاقتراحات التي نحن الآن بصدد دراستها مثـــل انشاء منصب مفوض سامي لحقوق الانسان .

وبالتالي ، اذا ما كان للحكومات والافراد ان يمتنعوا عن انتهاك حقوق الانسان ، فلابد لنا ان نبذل المزيد من الجهد والتقدم في اطار هذه المنظمة ، وكذلك الوكالات المتخصصة ، والهيئات الاقليمية ، والمنظمات غير الحكومية ، والدول منفردة ، وهذه الجهود يجب ان تتركز على الاعـــلام والتعليم ، وعلى ايجاد الحقائق ، وعلى المراقبة ، ووضع المعايير والمستويات المحددة ، وعلى التطبيق . بالرغم من ان انجازات الامم المتحدة فيما يتعلق بوضع المعايير امر يستحق التقدير ، فلا يجـــب ان ننسى اننا ما زلنا في حاجة الى المزيد من المعايير ، والحاجة الى المزيد من الجهود في مجال حل مشكلات حقوق الانسان ، وبشكل خاص ، بالنسبة لتلك الفئات من الاشخاص الذين يستحقون العناية والاهتمام الخاص .

وشرط مسبق آخر من اجل التمتع الكامل بحقوق الانسان ، هو الاطار الاقتصادى والاجتماعي الذى من شأنه ان يضمن احتياجات الانسان الاساسية ، وبالتالي فليس في امكاننا ان ندعو الـــى احترام حقوق الانسان ، والحريات الاساسية السياسية ، اذا لم يتوفر الاستعداد لبذل الجهد من اجل تحقيق الحقوق الاجتماعية والاقتصادية . ان بلادى تعترف ان التحول الاقتصادى والاجتماعـي للدول النامية ، وتحقيق انشاء نظام عالمي اقتصادى دولي جديد عنصران اساسيان من اجل التدعيم الفعال لحقوق الانسان ، والحريات الاساسية . لذلك ، فان حقوق الانسان ، والاهتمام بها كانت من العوامل الاساسية في سياسة التعاون الانمائية لهولندا ، وسوف تستمر كذلك في المستقبل . من الواضح ان مجتمعا تحترم فيه حقوق الانسان ، والعدالة الاجتماعية هو مجتمع يحث الافراد علـــى المشاركة بشكل فعال في عملية التنمية والتطور . لذلك ، فان حكومة بلادى تعتبر ان لحقوق الانسان دورا فعالا في هذه العملية .

ولعل احد التحديات الكبيرة التي تواجه الامم المتحدة في هذه المرحلة هو استكشاف الطرق والوسائل التي تسمح بتكامل حقوق الانسان في السياسات الاقتصادية والاجتماعية ، وبشكل خاص في عمليات التنمية . ان هيئات حقوق الانسان بدأت تعمل على مواجهة هذا التحدى . وان اللجنـة

Digitized by UNOG LIBRARY

الفرعية الخاصة بحظر التمييز وحماية الاقليات سوف تناقش في آب/اغسطس المقبل بندا جديدا يتعلق بانشاء النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، وعلاقته بحقوق الانسان . وكذلك فانه بناء على طلب من لجنة حقوق الانسان فان الامانة العامة تقوم بوضع دراسة فيما يتعلق بالحق في التنمية وتتطلع الى الحصول على هذا التقرير .

وبينما نعترف بالعلاقة بين حقوق الانسان وعملية التنمية ، ونعترف ان هذه المسألة بوجه خاص يمكن ان تلعب دورا رئيسيا في اجهزة الامم المتحدة المعنية خلال السنة القادمة . الا ان حكومة بلادي تعتقد اعتقادا راسخا ان التنمية في حد ذاتها لا يجب ان تستخدم كذريعة لانكار حقـــوق الانسان الاساسية . ان انتهاك حقوق الانسان لا يمكن تبريرها استنادا الى النظام الاجتماعـــي السائد ، او الى مرحلة النمو السائدة ، وينطبق هذا بوجه اصح ، عندما تكون القيم الاساسية هـــي محل الانتهاك مثل الحق في الحياة ، والحق في السلامة الجسمانية والعقلية . وحتى اذا كانت هذه الحقوق لا يمكن ضمانها بسبب المجاعة او الجفاف او المرض او الفقر الا انه يتعين احترامها بشدة من قبل الحكومات ومن قبل المواطنين كذلك . وفي عام ١٩٧٧ ، فان لجنة حقوق الانسان لاحظت انـــه في الكثير من الحالات التي عرضت عليها بشأن الادعاءات بحقوق الانسان ، كانت هناك ظروف اقتصادية واجتماعية صعبة . واضافت اللجنة ، مع ذلك ، ان الدول المعنية من واجبها ان تفعل كل مافـــي وسعها لضمان احترام حقوق الانسان . لذلك ، وبالرغم من اننا نسعى الى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الا ان حكومة بلادي سوف تواصل دعوتها الى احترام الحقوق المدنية والسياسية للافراد ، ليس فقط بسبب القيمة المتأصلة في هذه الحقوق ، ولكن لان هذه الحقوق عنصر لا غنى عنه في التنميـــة البشرية في كافة المجالات .

ان الذكرى الثلاثين للاعلان العالمي هي بحق مناسبة جليلة لبلدي بوجه خاص ، ففي هـــذه السنة تقوم مملكة هولندا اخيرا بالتصديق على العهدين الدوليين بشأن حقوق الانسان ، وفي الواقع ، اودعت اليوم لدى الامين العام مواثيق التصديق على العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وعلى العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والبروتوكول الاختياري الملحق بهمـــا ، كذلك فانني اودعت اعلانا بموجب المادة ٤١ من العهد الاخير الخاص بالشكاوى الموجهة ضد الدول الاطراف في العهد .

Digitized by UNOG LIBRARY

ان الرحلة التي ادت بهولندا الى هذا الموقف اليوم كانت رحلة شاقة وطويلة . وقلما تعرضت للنقد حكومة ترى في تعزيز وحماية حقوق الانسان جزءا اساسيا من سيادتها الخارجية في مناسبات عديدة بسبب عدم تصديقها على العهدين . ومع ذلك ، ومنذ ان قامت هولندا بالتصديق على العهدين والبروتوكول في عام ١٩٦٩ ، قامت حكومة بلادي والبرلمان بعملية طويلة ومعقدة ، أي عملية تمهيد الطريق لكي نوفر للعهدين اوسع تطبيق ممكن داخل المملكة ، وضمان الوسائل التي ستضمن لكافة المواطنين اكبر درجة من الحماية والضمانات ، يسعى الى توفيرهما العهدان . وان هذه العملية انطوت على اجراء تحليل مقارن دقيق لتشريعاتنا القومية ، وللعهد ، ولاتفاقات حقوق الانسان الاخرى التي هولندا طرف فيها . والى جانب تطويع تشريعاتنا ، كان هناك هدف هام لهذه العملية ، وهو ان نحد من التحفظات على هذه العهود الى ادنى مستوى ممكن . وفي الواقع ، ان التحفظات على العهدين التي قدمناها ليست قليلة من حيث العدد فقط ، ولكنها بصفة عامة تشابه التصريحات التفسيرية اكثر من كونها تحفظات بالمعنى المقرر في القانون الدولي .

Digitized by UNOG LIBRARY

ثم بعد ذلك ، تـوالت عملية طويلة ودقيقة للبحث أدت الى تصديقنا على البروتوكول الاختيارى وتقديم التصريح بموجب المادة ٤١ • وهذا يعني أن حكومتي تفتح المجال أمام الانتقادات بـــل والاتهامات ليس من الدول الاخرى فحسب ولكن بوجه خاص من قبل مواطنيها ازاء أى انتهاك لالتزاماتها القانونية ، كذلك فان هذا يعني أن حكومتي لا ترى في العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وسيلة ملزمة فقط بالنسبة للدولة من الناحية القانونية ولكن ترى فيه وسيلة لتوفير ضمانات يفرضها القانون وتتاح لمواطنيها • وهي ضمانات ضد انتهاكات من جانب الحكومة المركزية أو المحلية ، وضمانـــات لحماية كرامة الانسانية الاساسية • وأصبح هذا واضحا نتيجة لما يلي •

الكثيرون من الاطراف في العهدين أعربوا عن تحفظات صريحة تعني أن أحكام العهديـــن لا تنفذ تلقائيا وهذا يعني أن مواطني تلك الدول لا يستطيعون الاستشهاد باحكام العهود أمـام المحاكم • وان هولندا لم تقم بتحفظات من هذا النوع ، وبالتالي فان أى شخص يستطيع أن يعـــرض الامر مباشرة على المحكمة المختصة بسبب الادعاء بوجود انتهاك لاحكام العهدين من قبل الحكومـة • وبالطبع فان المحاكم نفسها هي التي تقرر أى من أحكام العهدين هي التي تطبق تلقائيا وأى منهـا لا ينطبق عليها هذا الوضع •

ولذلك فان نظامنا القضائي كله وليس فقط لجنة حقوق الانسان فقط يأتي في الدفاع عن الفرد وان حكومتي تشعر انها من حيث المبدأ قد قطعت شوطا طويلا في تحقيق اكبر قدر من الحمايـــة ، تلك الحماية التي ينص عليها العهدان • ان هذه السمة الخاصة التي يشعر امامها وفد بلادى فـي تلك المناسبة بسعادة لاننا قمنا بهذا التصديق اليوم •

ان التزامنا بقضية حقوق الانسان لا يقع على حكومة بلادى فقط ، فان هذا الدعم يأتي مـــن البرلمان في هولندا ومن الرأى العام بصفة عامة بل يمكن القول ان مفهوم حقوق الانسان أصبح جـزءا لا يتجزأ من الايديولوجيات ، والقواعد والقيم السائدة في مجتمعنا • فمنظمة العفو الدولية ينضم الى عضويتها عشرة آلاف في بلادى فقط ، وكذلك يوجد فرع في هولندا تابع للجنة الدولية للقانونيين يضم اناسا مجتهدين من ذوى المبادئ • هذا بالاضافة الى مجموعات كثيرة أخرى تدافع عن قضية حقـوق الانسان منها المجموعات التي تكافح ضد الفصل العنصرى •

وفي هذه النقطة أود أن اذكر بأن حكومة هولندا كانت دوما من المناصرين الاشداء للدور الذى يمكن أن تلعبه المنظمات غير الحكومية في تثقيف وحشد الوعى العام واسترعاء الانتباه الـــى

Digitized by UNOG LIBRARY

الانتهاكات الخطيرة • ونظرا لاهتمامنا الواسع على الصعيد القومي بقضايا حقوق الانسان فـــان الذكرى الثلاثين توفر حدثا كبيرا بالنسبة لنا جميعا ليس فقط فيما تم تحقيقه في العالم في هذا المجال ، ولكن أولا لان تلك الفرصة تسمح لنا بأن نجدد التزامنا بالعمل على تحقيق التضامن الدولي والحرية ، والعدالة على المستوى العالمي • وفي الحديث عن الاعلان العالمي قالت الملكة جوليانا في رسالتها الى السيد الامين العام كورت فالدهايم ما يلي :

"بما اننا جميعا أيا كان عرقنا ، أو ديننا ، أو رأينا ، أو اصلنا نستطيـــع أن نساهم في هذه القضية ونساعد في تعزيز تسامح أكبر بين شعوب العالم فان علينا أن نبـذل جميعا كل جهد ممكن لدعم الرابطة الحيوية التي تربط البشرية جمعاء " •

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٥

Digitized by UNOG LIBRARY